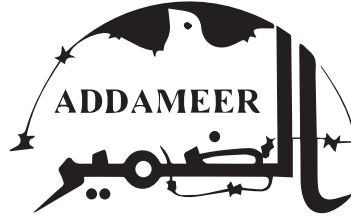


مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان



التقرير الإداري السنوي 2016



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

التقرير الإداري السنوي

2016



© 2016

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان

ص. ب: 17338 القدس

هاتف: 00972-2960446، فاكس: 00972-2960447

البريد الإلكتروني: info@addameer.ps

www.addameer.org

العنوان: رام الله، الماصيون، شارع موسى طواشة، عمارة صابات الطابق الأول

رام الله - فلسطين المحتلة

2017

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة

ملخص تنفيذي

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة لإنهاء الانتهاكات الإسرائيلية في التعامل مع المعتقلين والأسرى وعائلاتهم أثناء الاعتقال أو الأسر

الهدف المحلي الأول: دعم الأسرى والمعتقلين وأسرتهم لمواجهة ممارسات وسياسات التعذيب والعقوبات والمعاملة الحاطة بالكرامة

النتيجة الأولى: توفير الخدمات القانونية والحقوقية المتخصصة المهنية في الوقت المناسب، بما يراعي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

النتيجة الثانية: توفير التوعية الحقوقية والقانونية المرتبطة بقضايا الاعتقال للأسرى وعائلاتهم والجمهور عامة

النتيجة الثالثة: المحامون الذين قد يقومون بالتمثيل القانوني عن الأسرى والمعتقلين وطلاب الحقوق، لديهم المعرفة والخبرات حول الجهاز القضائي العسكري

الهدف المحلي الثاني: ضمان المساءلة والمحاسبة للجرائم والانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم

النتيجة الأولى: الرصد والتوثيق والنشر للانتهاكات التي يواجهها الأسرى والمعتقلون أثناء الأسر أو الاعتقال

النتيجة الثانية: تفعيل دور الضمير في التحالفات والشبكات المحلية والدولية والإقليمية التي تساند وتعمل على قضايا الأسرى والمعتقلين (لدى الاحتلال الإسرائيلي)

النتيجة الثالثة: مواصلة تعزيز الوعي المجتمعي وتفعيله لدعم قضية الأسرى محلياً ودولياً وإقليمياً (من خلال الحملات)

5

6

11

12

12

15

17

18

18

24

24

الهدف الاستراتيجي الثاني: ضمان التزام تشريعات السلطة الفلسطينية وسياساتها وممارساتها بمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان وبنوده فيما يخص الحقوق السياسية والمدنية

الهدف المرحلي الأول: المساهمة في توفير الحماية والدعم لضحايا الانتهاكات للحقوق السياسية والمدنية

النتيجة الأولى: توفير المتابعة القانونية لحالات الاعتقال السياسي التعسفي

النتيجة الثانية: مراقبة التشريعات الصادرة ذات العلاقة بقضايا المعتقلين السياسيين والحقوق السياسية والمدنية لضمان التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان

الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير مجتمع ومؤسسات مساندة للحقوق المدنية والسياسية للضحايا والأفراد المنتهكة حقوقهم

الهدف المرحلي: رفع وعي المجموعات والأفراد المنتهكة حقوقهم السياسية والمدنية

النتيجة المتوقعة: تنظيم قادة محليين وتزويدهم بالمعرفة والاتجاهات للعمل في مجتمعاتهم في مجال التوعية الحقوقية المدنية والسياسية، ولحماية هذه الحقوق في مجتمعاتهم المحلية

الهدف الاستراتيجي الرابع: دعم وتطوير قدرات المؤسسة لبلوغ أهدافها بكفاءة وفاعلية

الهدف المرحلي الأول: توفير بيئة داخلية داعمة تمكّن الكادر من تحقيق خطة العمل بكفاءة وفاعلية

النتيجة الأولى: تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية وتنفيذها بشكل منتظم

النتيجة الثانية: تطوير قدرات الكادر

الهدف المرحلي الثاني: خلق استدامة للمؤسسة

النتيجة الأولى: تطوير شبكة علاقات المؤسسة محلياً إقليمياً ودولياً

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تحت عنوان «عام آخر في رحلة مستمرة» جاء هذا التقرير السنوي لعام 2016 تأكيدا على حقيقتين:



رئيس مجلس الإدارة
عبد اللطيف غيث

إن عمل مؤسسة الضمير، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأسرى والمعتقلين في المجالين الإسرائيلي والفلسطيني، هو في حد ذاته ضرورة ملحة وقائمة حتى زوال الاحتلال ونبل الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني. وهذا حق للمواطن وبالأخص الأسير، المدافع الأول عن كرامة الإنسان وحرية، وهو الذي يعاني ويتألم جراء مناهضته للاحتلال والقهر ومصادرة إنسانية الإنسان.

أود في هذه المناسبة، أن أتقدم باسمي وباسم مجلس الإدارة والهيئة العامة بالشكر الجزيل لكل من وقف ودعم وساند مؤسسة الضمير في القيام برسالتها، وتنفيذ برامجها وخططها، سواء الجهات المانحة والداعمة على اختلافها أو الأسرى وأهاليهم، والمتطوعين، والضمائر، والجمهور الكريم المتعاون مع الضمير. وقبل وبعد كل هذا أخص بالذكر أسرة العاملين في المؤسسة جميعا لدورهم ووحدتهم وتقانيهم بالعباء.

ومع الشكر والعرفان، ادعوهم الى مواصلة الدعم والإسناد للأسرى والمعتقلين وقضيتهم عبر مؤسسة الضمير. فالرحلة ما زالت مستمرة صوب الحرية، وتأمين العدالة، وتحقيق مبادئ حقوق الإنسان.

الأولى: إن الاحتلال الإسرائيلي لعشرات السنين ما زال مستمرا بممارساته وإجراءاته القمعية والاذلالية والمناهضة لمبادئ حقوق الإنسان، بل يزداد تكريسا وإيغالا في تعظيم خروقاته الإنسانية والقانونية ومضاغفة ضحاياه. وفي الأساس منها قضية أجيال الأسرى والمعتقلين، مترافقة مع وجود وسيطرة الاحتلال، حيث تفيد المؤشرات والواقع إن حريتهم ومصيرهم رهن بحرية واستقلال الوطن.

الثانية: إن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، والتي مضى على تأسيسها أكثر من ربع قرن، لم تتوقف أو تتراجع أو تضعف في أداء رسالتها الإنسانية العظيمة، في الدفاع عن الأسرى وحمائهم من بطش أدوات الاحتلال وقوانينه العنصرية، وهي أي الضمير ماضيه في طريقها الإنساني والأخلاقي بما يخدم قضية الأسرى والمعتقلين، برغم الظروف الصعبة وبيئة الاحتلال الجافية.

إن ما جاء في متن التقرير، يعبر عن مجمل الفعل والأداء والحصيلة السنوية، ويؤكد أن الضمير لا تألوا جهدا في قيامها واجباتها الملقاة على عاتقها. كما يؤكد على تقدمها وتطورها النسبي، وفي الأساس محافظتها على شفافية عالية في العمل على تطبيق برامجها وخططها السنوية، بغض النظر عن ملاحظة هنا وأخرى هناك.

ملخص تنفيذي

شكل العام 2016 محطة جديدة في مسيرة مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، والتي ومنذ الأيام الأولى لنشأتها، أخذت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن حقوق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال وتوفير الدعم القانوني والمتابعة لهم/ن حسب المعايير العالمية. كما تبنت الضمير مسؤولية العمل على حماية حقوق الأسرى والأسيرات من الانتهاكات التي مورست وتمارس بشكل مخيف داخل سجون ومعتقلات الاحتلال. ومنذ الأيام الأولى للاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة ممنهجة للاعتقال واحتجاز المدنيين وتفنتت في إصدار الأوامر والقرارات العسكرية التي مهدت (من وجهة نظر الاحتلال)، لشرعة اعتقال الفلسطينيين والفلسطينيات وإصدار الأحكام الجائرة. ولا يخفى على أحد أن ممارسات الاحتلال تتناقض وبشكل فاضح مع القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان ومختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة والتي تنطبق على المناطق الفلسطينية المحتلة وعلى المواطنين/ات الفلسطينيين/ات بوصفهم مدنيين/ات تحت الاحتلال. ويكفي الإشارة إلى أن ما يقرب من ثمان مائة ألف فلسطيني وفلسطينية تعرضوا للاعتقال منذ بداية الاحتلال، للتدليل على حجم أن الاعتقال يشكل أحد مكونات سياسة الاحتلال لقمع الفلسطينيين، ات وحرمانهم من ممارسة حقوقهم/ن الوطنية والإنسانية.

في ظل هذه الظروف، استمرت مؤسسة الضمير في تقديم الدعم القانوني للأسرى والأسيرات حيث تابعت المؤسسة 290 حالة جديدة (289 ذكور، من بينهم 30 شبلاً، وأسيرة واحدة)، تم اعتقالهم/ن من قبل سلطات الاحتلال خلال العام 2016. وقد لوحظ أن العدد الأكبر من الحالات التي توبعت، هم من مواطني مدينة القدس المحتلة، إذ بلغ عددهم 129 أسيراً. وخلال العام، نجح فريق محاميين الضمير في متابعة ما مجموعه 498 قضية، تراوحت ما بين 209 متابعات في التوقيف، و28 تحقيقاً، و128 إجراء محاكمة، إضافة إلى 18 التماساً للمحكمة العليا مقدمة باسم الأسرى.

أما على صعيد جلسات المحاكم، فقد تابع طاقم الضمير خلال العام 2016، ما مجموعه 778 جلسة محاكمة أمام المحاكم المدنية في قضايا معتقلي القدس، حققت الضمير إنجازات في 112 قضية منها. أما في الضفة الغربية، فقد تابع طاقم الضمير ما مجموعه 963 جلسة محكمة للمحاكم العسكرية الإسرائيلية حيث نجحنا في الإفراج عن 21 معتقلاً بكفالة، وعن 8 آخرين دون قيد أو شرط. ونجحنا في تخفيض فترة تمديد التوقيف لـ 24 معتقلاً، ونجحنا في تقصير فترة التحقيق لـ 41 معتقلاً آخر. وقمنا بتعديل لوائح الاتهام لـ 8 معتقلين آخرين.

وعلى مستوى زيارات السجون لمتابعة أوضاع الأسرى والأسيرات من الناحية القانونية وتوفير الدعم اللازم، فقد قام فريق محاميين/محاميات الضمير بتنفيذ ما مجموعه 172 زيارة للسجون والمعتقلات ومراكز التوقيف والمستشفيات التي نقل إليها الأسرى في بعض الحالات.



على صعيد التوعية القانونية، نفذت المؤسسة ثلاثة عشر لقاءً تثقيفياً خلال العام، استفاد منها ما يقرب من 650 شخصاً، من بينهم 600 قاصر. كما أن التوعية القانونية تقدم بانتظام للأسرى والأسيرات أثناء زيارات السجون والمتابعة القانونية وكذلك للأهالي حسب الحاجة. كما نفذت ثلاث محاضرات حول الأوامر العسكرية (التي تشكل أساس نظام القضاء العسكري) لطلاب العيادة القانونية في جامعة القدس وعملت المؤسسة على التنسيق للطلاب/ات لزيارة المحاكم العسكرية من أجل الاطلاع عن قرب على إجراءات التقاضي العسكري.

في مجال الرصد والتوثيق، نفذت المؤسسة ما مجموعه 136 زيارة للسجون من أجل رصد وتوثيق الانتهاكات الممارسة بحق الأسرى والأسيرات ومتابعة هذه الانتهاكات قانونياً سواء من خلال تقديم الشكاوى للجهات الإسرائيلية المعنية أو تحويلها لوحدة الضغط والمناصرة من أجل متابعتها أو تقديم شكاوى حسب الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة. ومن خلال الرصد والتوثيق، نجحت الضمير في توثيق 24 أسلوب تعذيب تمارس بحق الأسرى والأسيرات عبر كافة مراحل التوقيف والتحقيق والاعتقال. كما قامت الضمير بزيارات ميدانية بهدف توثيق الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الفلسطينيين/ات، خاصة في أماكن التماس وتلك القريبة من الجدار والمستعمرات.

وفي إطار مواصلة تعزيز الوعي المجتمعي وتفعيله لدعم قضية الأسرى محلياً ودولياً وإقليمياً (من خلال الحملات)، واصلت المؤسسة نشاطها عبر سلسلة من الحملات التي شهدت تنفيذ مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأنشطة. في هذا السياق، شهد العام 2016 حملتين منفصلتين لدعم الأسيرين المضربين عن الطعام: محمد القيق وبلال كايد إضافة إلى مواصلة حملة مناهضة الاعتقال الإداري. كما نشطت الضمير ضمن حملة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

على صعيد العمل على مستوى الأمم المتحدة: قامت الضمير، ومن خلال وحدة الضغط والمناصرة، بتقديم تقرير خاص للجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأرض العربية المحتلة، حول ممارسات الاحتلال في فلسطين المحتلة، والنقت للجنة لاحقاً. كما قدمت المؤسسة ما مجموعه 19 شكوى وتقريراً خاصاً ضمن إجراءات هيئات الأمم المتحدة المعنية. وخلال العام، تلقت المؤسسة بعض الردود على الشكاوى الفردية، فجاء رد مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي على شكوى النائب خالدة جرار في حزيران 2016، ليؤكد على اعتقالها التعسفي بسبب غياب إجراءات المحاكمة العاد. كذلك أرسلت اللجنة ردها حول اعتقال الطفل حمزة حماد إدارياً، وأشارت إلى أنه لا يجوز اعتقال الأطفال إلا كمنفذ أخير ولمدة قصيرة جداً. أما المقرر الخاص بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، فقد وجه انتقاداً لدولة الاحتلال على عدم تفاعلها المناسب بخصوص الرسائل التي وجهها لها حول قضية الناشط داود الغول. إضافة إلى ذلك، تم اقتباس معلومات الضمير من قبل مجلس حقوق الإنسان في الدورة الحادية والثلاثين ضمن البندين 2 و7 من خلال تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان. على صعيد ذي ارتباط، قامت الضمير بإعداد وإرسال مجموعة من الرسائل إلى الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المختلفة لفضح ممارسات الاحتلال. من جهة أخرى، وضمن أنشطة المناصرة، نجح طاقم الضمير خلال العام في استقبال ما مجموعه



57 وفداً من دول عدة، لشرح وضع الأسرى وحالة حقوق الإنسان. ويقدر العدد الإجمالي لمن حضر هذه اللقاءات بحوالي 985 مشاركاً ومشاركة، معظمهم طلاب من جامعات عالمية مختلفة، ووفود من مؤسسات مجتمع مدني، ووفود متضامنة مع قضايا الشعب الفلسطيني. في ذات السياق، نسقت المؤسسة لوفود عالمية من الولايات المتحدة، وإسبانيا، وتشيلي، والمكسيك، والأرجنتين، والباراجواي، وكولومبيا، والسويد، وإيرلندا، وفنلندا، إلى جانب وفود فلسطينية، لحضور جلسات للمحاكم الإسرائيلية، حيث شاركت هذه الوفود في حضور ما مجموعه 73 جلسة محاكمة في محكمة عوفر العسكرية، وأربع جلسات محكمة في محكمة سالم العسكرية. وقد ضمت الوفود محامين وطلاب قانون ونشطاء داعمين للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. كما نسقت المؤسسة، أيضاً، لمراقبة جلسة المحكمة العليا بخصوص الأسير المضرب عن الطعام بلال كايد، التي حضرها ممثلون دبلوماسيون من ألمانيا، وإسبانيا، وبريطانيا، وممثل عن دائرة الخدمات الخارجية في الاتحاد الأوروبي.

في مجال العمل الإعلامي، أصدرت المؤسسة، وعلى مدار العام، أربعة أعداد من نشرتها الإخبارية الفصلية التي تركز فيها على القضايا التي تعمل عليها المؤسسة. كما أصدرت خمس أوراق حقائق حول واقع الأسرى تناولت القضايا الملحة التي واكبت التطورات في وضع الأسرى الفلسطينيين. إلى جانب ذلك، أصدرت المؤسسة 119 بياناً صحافياً وإخبارياً باللغة الإنجليزية، و63 بياناً وخبراً باللغة العربية حول قضايا الأسرى والأسيرات. كما قامت المؤسسة بتفعيل موقعها الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بها ورفدها بالمعلومات والمعطيات لتشكل مرجعية لقضايا الأسرى على مختلف المستويات.

كما شهد العام 2016 إصدار الضمير لتقرير الانتهاكات السنوي 2015، لحقوق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال. كما تمت عملية مراجعة تقرير الظل الخاص بالاحتلال، ويتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب وتزويد وحدة الضغط والمناصرة بقصص عينية جديدة لتناولها في أنشطة الضغط والمناصرة. إلى جانب ذلك، أعدت المؤسسة تقريراً للشهادة أمام اللجنة الدولية للأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وفي إطار التعاون والتنسيق مع المؤسسات المحلية المعنية بقضايا الأسرى والأسيرات، تم العمل على إصدار تقرير شهري موحد حول الانتهاكات بالشراكة مع نادي الأسير وهيئة شؤون الأسرى ومركز الميزان لحقوق الإنسان-غزة.

أما على صعيد الجولات، الخارجية الهادفة لحمل قضية الأسرى للعالم، فقد قامت المؤسسة خلال العام بالمشاركة مع مؤسسة «حرب على العوز» في بريطانيا في جولة شملت ثلاث جامعات بريطانية. جولة في المملكة المتحدة وفرنسا: جاءت هذه الجولة ضمن أنشطة المنتدى اليورومتوسطي، وشملت تقديم مداخلات تناولت قضية الاعتقال، واحتجاز جثامين الشهداء والشهيدات من قبل السلطات الإسرائيلية. لقاء مع قداسة البابا في الفاتيكان ضمن فعاليات المؤتمر الثالث للحركات الشعبية، وتقديم عرض عن الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والأسيرات الفلسطينيين/ات في سجون الاحتلال. إضافة إلى ذلك، نفذت المؤسسة جولة في كل من لوكسمبورغ وبروكسل: تم خلالها

وعلى مدار ثلاثة أيام، تقديم عرض عن واقع الأسرى الفلسطينيين وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها حكومة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

فيما يخص الاعتقال السياسي، تلقت الضمير ما مجموعه 27 حالة من هذا القبيل، وتم تنفيذ ما مجموعه 15 زيارة لمراكز احتجاز المعتقلين السياسيين، حيث قدم فريق محاميين المؤسسة 22 طلباً لإخلاء سبيل هؤلاء المعتقلين. ومن خلال متابعتها القانونية لقضايا الاعتقال السياسي، استطاعت الضمير الحصول على قرارات من المحاكم الفلسطينية بالإفراج دون شروط عن سبعة معتقلين من أصل ثمانية قضايا تابعتها، بينما أفرج عن الأخير بكفالة شخصية. كما أن الضمير تنشط في كافة الائتلافات التي تسعى للضغط على السلطة الفلسطينية لضمان التزامها باتفاقيات حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها مؤخراً.

خلال العام 2016، وضمن السعي لرفع وعي المجموعات والأفراد المنتهكة حقوقهم السياسية والمدنية عملت المؤسسة على زيادة مجموعات الضمائر وانتشارها الجغرافي، إذ تم تشكيل أربع مجموعات جديدة في منطقة الخليل، في كل من دورا، وبيت أمر، ومخيم الفوار، ومخيم العروب. وقد شكلت هذه المجموعات، بالتعاون مع كل من اللجان الشعبية في مخيمي الفوار والعروب، وجمعية بيت أمر الخيرية، وبلدية دورا الخليل. كما واصلت الضمير متابعة المجموعات الأربع المشكلة في العام الذي سبق في منطقة رام الله، في كل من مخيم الجلزون وصفاء، وبيت أمر، وبيرزيت. وبذلك، أصبح لبرنامج الضمائر ثماني مجموعات تضم أكثر من 40 متطوعاً ومتطوعة. وقد تم اختيار المناطق المذكورة اعتماداً على عدد المعتقلين فيها، نسبة إلى باقي المناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية العمل التطوعي الشبابي داخل المجتمع المحلي. في هذا الإطار، تلقت المجموعات المستهدفة تسعين ساعة تدريبية بواقع ستة لقاءات، غطت التدريبات مهارات بناء المجموعات، والاتصال والتواصل والتشبيك، وتنظيم الحملات، واستخدام الإعلام كوسيلة للتغيير، والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق السياسية والمدنية، والتوثيق والإجراءات المختلفة بموجب الاتفاقيات الدولية. وكرجمة عملية للفائدة التي تلقتها المجموعات من التدريبات والأنشطة، عملت على تنفيذ سلسلة من الأنشطة الداعمة لحقوق الأسرى والأسيرات وتلك التي تصب في خانة الدفاع عن حقوق الإنسان في فلسطين.

أخيراً وسعيًا منها للحفاظ على البنية المؤسسية المتناسكة وتطوير الكادر، سعت الضمير خلال العام الى مواصلة توفير الدعم الإداري والمادي لفريق العمل لتسهيل تنفيذ الأنشطة. كما ان المؤسسة سهلت لأفراد الطاقم المشاركة في اية تدريبات متاحة تتسجم وتوجهات المؤسسة ونطاق عملها.

وفي الصفحات التالية، وصف مفصل لأنشطة المؤسسة على مدار العام.







الهدف الإستراتيجي

الأول

المساهمة لإنهاء الانتهاكات الإسرائيلية في
التعامل مع المعتقلين والأسرى وعائلاتهم
أثناء الاعتقال أو الأسر

الهدف المرحلي الأول

دعم الأسرى والمعتقلين وأسرتهم لمواجهة ممارسات وسياسات التعذيب والعقوبات والمعاملة الرطاطة بالكرامة



النتيجة الأولى: توفير الخدمات القانونية والحقوقية المتخصصة المهنية في الوقت المناسب، بما يراعي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

أقاربهم. إضافة الى ذلك، فإن المحققين الإسرائييين عادة ما يتفنونون في إرهاب وتعذيب الأسرى الفلسطينيين في ظل ادراكهم ان ما من رقيب او حسيب على تصرفاتهم. وفي هذا السياق، يشار الى المقطع المصور للتحقيق مع الطفل احمد مناصرة والذي سرب من اقبية التحقيق حيث يبدو واضحاً ان المخابرات الإسرائيية هي التي سربته عمداً بهدف إرهاب الأطفال الفلسطينيين واهاليهم ومنعهم من المشاركة في مقاومة الاحتلال.

وإدراكاً منها لأهمية الدعم القانوني للأسرى والأهالي وأهمية العمل على فك العزلة عن الأسرى الفلسطينيين، تقوم الضمير بالعمل اليومي ضمن برنامج الدعم القانوني من اجل توفير هذا الدعم للأسرى واهاليهم. ويتميز برنامج الضمير للدعم القانوني بوصفه يقدم الخدمات لكافة الأسرى ومن كافة الفئات وبشكل مجاني خاصة في ظل الارتفاع الباهظ في تكلفة توكيل محامي خاص من قبل الاهل لمتابعة قضية الأسير او الاسيرة. كما ان البرنامج يولي أهمية خاصة للحالات الاستثنائية كالأسرى المرضى او الأشبال او الاسيرات والأسرى المعزولين بقرارات من مخابرات الاحتلال ومصالحة السجون. وبالرغم من العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه طاقم الضمير، الا ان المؤسسة ملتزمة بمواصلة تقديم الدعم القانوني والعمل بتفانٍ لخدمة الأسرى واهاليهم.

منذ الأيام الأولى لاحتلال فلسطين، لجأت سلطات الاحتلال الإسرائييلي الى سياسة الاعتقال بوصفها واحدة من اهم الأدوات لقمع الشعب الفلسطيني ودفعه للرضوخ والاستكانة والتوقف عن أي تفكير في النضال من اجل الحقوق الوطنية. ولا تكاد تخلو أي اسيرة فلسطينية من تعرض أحد افرادها للاعتقال لفترة سواءً طويلة او متوسطة او قصيرة.

ولم يكن العام 2016 مختلفاً عما سبقه من أعوام في تاريخ الصراع مع الاحتلال، اذ لا تزال السجون تكتظ بالأسرى والاسيرات من كافة المناطق الفلسطينية شاملة كافة الفئات العمرية ومن كلا الجنسين. فقد وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال خلال العام 2016 الى ما يقرب من 7000 حتى تشرين اول 2016 تشمل 720 معتقلاً ادارياً، 64 أسيرة، 400 طفل دون سن السادسة عشرة. تميز العام 2016 بفرض الاحكام العالية والجائرة بحق الأطفال الفلسطينيين. تتنكر دولة الاحتلال لالتزاماتها تجاه القانون الدولي، فإنها ماضية في نقل الأسرى الفلسطينيين من المناطق الفلسطينية المحتلة ليزج بهم في سجون ومراكز اعتقال داخل حدود العام 1948 وتواصل كذلك حرمان الاهل من زيارة الأسرى بذرائع وأهية أهمها المنع الأمني من دخول حدود (إسرائيل) وبالتالي فإن عدداً كبيراً من أهالي الأسرى لا يحصلون على التصاريح اللازمة لزيارة المعتقلين والمعتقلات من

تحليل مكان السكن للأسرى، يبدو جلياً ان الفلسطينيين مستهدف بالاعتقال أينما تواجد. وخلال العام، نجح فريق محامو الضمير في متابعة ما مجموعه 498 قضية تراوحت ما بين 209 متابعة في التوقيف، تحقيق 28، إجراءات محاكمة 128، إضافة الى 18 التماسا للمحكمة العليا مقدمة باسم الاسرى. ومن خلال نوع القضايا المتابعة، يتضح ان المؤسسة عادة ترافق الاسرى عبر كافة مراحل ومحطات الاعتقال بدءاً من التوقيف ووصولاً الى المحاكمة. يضاف الى ذلك، فإن طاقم المؤسسة يعمد باستمرار على تقديم الشكاوى ضد الانتهاكات بحق الاسرى حيث تم خلال العام التقدم بثمان شكاوى تناولت عدة انتهاكات من ضمنها: التعذيب في التحقيق او اثناء الاعتقال، منع زيارة الاهل، عدم وجود أماكن مخصصة لزيارة المحامين والتأخير في الموافقة على الزيارة. وبالرغم من عدم تلقي المؤسسة أي ردود على هذه الشكاوى حتى نهاية العام، الا ان طاقم المحامين سيستمر في تقديمها متى تطلب الامر، وذلك في محاولة للعمل على تحسين ظروف الاسرى المعيشية وتحسين ترتيبات الزيارة. كما ان هذه الشكاوى تعتبر جزءاً من أرشيف رصد وتوثيق الانتهاكات التي تمارس ضد الاسرى الفلسطينيين واهاليهم والتي قد تخدم تقديم شكاوى للجهات الدولية المعنية في هذا السياق.

وتتجلى قيمة عمل المؤسسة من خلال الثقة الكبيرة لأهالي الاسرى في المؤسسة واللجوء اليها في كافة حالات الاعتقال.

تشمل المتابعة القانونية تحديد موقع احتجاز المعتقل، وإعلام الأهل بكافة التفاصيل الضرورية؛ من مواعيد تمديد التوقيف، والإجراءات المختلفة التي سيواجهها المعتقل في المراحل الأولى. ومن ثم متابعة إجراءات التحقيق أو التوقيف، أو إجراءات المحاكمة. كذلك الأمر في حالات الاعتقال الإداري، وتستمر المتابعة القانونية حتى استنفذت الإجراءات كافة، التي تشمل عادة، الاستئنافات والالتماسات ... وغيرها.

خلال العام 2016، تابعت مؤسسة الضمير 290 حالة جديدة (289 ذكور من بينهم 30 شبلاً، وأسيرة واحدة)، تم اعتقالهم من قبل سلطات الاحتلال. وقد لوحظ ان العدد الأكبر من الحالات التي توبعت، هم من مواطني مدينة القدس المحتلة، اذ بلغ عددهم 129 اسيراً مما يؤكد على ان هناك سياسة استهداف خاصة للمدينة من قبل سلطات الاحتلال. اما بقية الحالات فقد توزعت على محافظات الضفة الغربية المختلفة (رام الله 52، الخليل 39، بيت لحم 23، نابلس 31، جنين 11، طولكرم 1، قلقيلية 3، واريحا 1). ومن خلال



اما على صعيد جلسات المحاكم، فقد تابع طاقم الضمير خلال العام 6102 ما مجموعه 877 جلسة محاكمة أمام المحاكم المدنية في قضايا معتقلي القدس حققنا انجازات في 211 قضية توزعت كالتالي:



- 359 نجحنا في 37 قضية توقيف بإطلاق سراح المعتقلين ضمن شروط محددة.
- نجحنا في الإفراج عن 7 معتقلين دون قيد أو شرط.
- نجحنا في تقصير فترات تمديد التوقيف لـ 11 معتقلاً، وفي قضيتين اثنتين عدلنا شروط الإفراج.
- نجحنا في إجراء تعديلات على لوائح الاتهام بحق 7 معتقلين.
- معتقل واحد تمت تبرئته، ومعتقلان حكما أحكاماً أقل مما طلبت النيابة.
- على صعيد الاستئنافات، قُبِل استئناف الضمير في قضيتين، وخفض الحكم بحق المعتقلين، وفي حالتين رفض استئناف النيابة على تمديد التوقيف، وأطلق سراح المعتقلين، وفي قضية واحدة رفض استئناف الشرطة على قرار الإفراج.
- أما في قضايا الاعتقال الإداري، فنجحنا في 10 حالات باستصدار قرار بعدم تجديد أمر الاعتقال في مرحلة المراجعة القضائية الثانية لأوامر الاعتقال الإداري، التي صدرت كل منها لمدة 6 شهور.



أما في الضفة الغربية، فقد تابع طاقم الضمير ما مجموعه 963 جلسة محكمة للمحاكم العسكرية الإسرائيلية تمثلت نتائجها في ما يلي:

نجحنا بالإفراج عن 21 معتقل بكفالة وعن 8 آخرين دون قيد أو شرط. نجحنا في تخفيض فترة تمديد التوقيف لـ 24 معتقل، ونجحنا في تقصير فترة التحقيق لـ 41 معتقل آخر. وقمنا بتعديل لوائح الاتهام لـ 8 معتقلين آخرين.

ستواصل الوحدة القانونية عملها لتشكيل رافعة من اهم روافع عمل مؤسسة الضمير وتسعى للمساهمة في وضع حد لانتهاكات الاحتلال بحق الاسرى والاسيرات وتسعى الى تحرير كافة الاسرى والاسيرات من سجون الاحتلال. ومع تراكم الخبرة من عام لعام، ومع التجربة التي تعيشها المؤسسة وبالرغم من التضيق عليها وعلى طاقم عملها من قبل سلطات الاحتلال، إلا انها ماضية في تحقيق ما أمكنها من إنجازات تضاف الى الإنجازات المتراكمة لمؤسسة الضمير على غير ذي صعيد وتشكل رافداً من روافد ما تحققة المؤسسات الوطنية والمؤسسات الصديقة العاملة على الدفاع عن حقوق الاسرى/ ات الفلسطينيين/ ات.



النتيجة الثانية: توفير التوعية الحقوقية والقانونية المرتبطة بقضايا الاعتقال للأسرى وعائلاتهم والجمهور عامة



كون الاعتقال يطال كل بيت في فلسطين تقريبا، والأطفال من ضمن الفئات الأكثر عرضة للاعتقال، وسعيًا من المؤسسة لرفع وعي الجمهور بالقوانين والانتهاكات وبالتالي آليات المواجهة في حالة الاعتقال، تقوم مؤسسة الضمير ومن خلال وحدة التوعية والتدريب، بالعمل على جانب التوعية المجتمعية لزيادة قدرات الجمهور الفلسطيني على مواجهة ظروف الاعتقال وبالتالي المساهمة في فضح الانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال. وفي العادة تركز لقاءات التوعية على طلبة المدارس كونهم من أكثر فئات الأطفال عرضة للاعتقال. كما ان هذه اللقاءات تساهم في نشر مؤسسة الضمير في أوساط الجمهور الفلسطيني وتأكيد دورها كمرجعية موثوقة في قضايا الاعتقال. وتأخذ لقاءات التوعية شكل محاضرات وورش عمل وجلسات نقاش مفتوح الى جانب توزيع مواد تثقيفية (دليل اعرف حقوقك) إضافة الى عرض فيلم وثائقي تم انتاجه في العام المنصرم لخدمة ذات الهدف. ويشار الى ان أنشطة الوحدة تنفذ عادة في المدارس بالتنسيق مع اداراتها وتستهدف المناطق الأكثر عرضة للاعتقالات ومناطق التماس اليومي مع جنود الاحتلال وخاصة في مدينة القدس المحتلة.



نفذت الوحدة ثلاثة عشر لقاءً تثقيفياً خلال العام استفاد منها ما يقرب من 650 شخصاً من بينهم 600 قاصراً. وقد كان نصيب الأسد من هذه اللقاءات لمدينة القدس، والتي شهدت عقد ثمانية لقاءات قدمها محامو ومحاميات الضمير، ونفذت بالتعاون مع مؤسسة ارض الانسان الإيطالية لتغطي معظم احياء المدينة (العيساوية، الثوري، الشيخ جراح، الزعيم، الشيخ سعد). اما اللقاءات الأربعة المتبقية، فقد نفذت في مدينة رام الله، مخيم الجلزون، بلدة سلواد، ومخيم الفوار في محافظة الخليل. ومن خلال النقاش الذي دار خلال هذه اللقاءات ما بين المحامين من جهة والمشاركين/ ات من جهة أخرى، تتضح أهمية مثل هذا البرنامج ودوره في الحد من الانتهاكات التي يتعرض لها الاسرى وخاصة الأطفال، كما انها تعكس تعطشاً في أوساط الجمهور لفهم الآليات القانونية للمساهمة في الحد من ممارسات الاحتلال.

وكانت الوحدة قد أطلقت مطلع آذار، الفيلم الوثائقي القصير "كيف تتصرّف في حال تعرّضك للاعتقال" والرامي الى إيصال المعلومات القانونية الى المشاركين/ ات في لقاءات التوعية بطرق شيقة وسلسلة وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن اللجوء اليها في حالة الاعتقال والتوقيف. ومن خلال احصائيات الوحدة، فإن عدد المشاهدات للفيلم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قد تجاوزت ثلاثمائة ألف مشاهدة منذ تم نشره. كما تم استضافة المؤسسة من قبل راديو الخليل للحديث عن الفيلم وعن دورها في نشر التوعية في أوساط الجيل الصاعد حول قضايا الاعتقال والتوقيف والتحقيق. والى جانب ذلك، قامت وحدة التوعية والتدريب، بتوزيع ما مجموعه 50 نسخة من دليل اعرف حقوقك، إضافة الى 160 نسخة من دليل "أعرف حقي" للقاصرين في مدينة القدس.



النتيجة الثالثة: المحامون الذين قد يقومون بالتمثيل القانوني عن الأسرى والمعتقلين وطلاب الحقوق، لديهم المعرفة والخبرات حول الجهاز القضائي العسكري

كجزء من فلسفتها، وفي ظل كون هناك عدد كبير من المحامين وطلاب الحقوق في فلسطين ممن يشكلون نواة العمل للدفاع عن حقوق الانسان من ضمنها قضايا الاسرى والاسيرات، تقوم مؤسسة الضمير وعبر وحدة التوعية والتدريب، بالعمل على رفع قدرات المحامين والطلاب لإعدادهم مستقبلاً للانضمام الى عملية الدفاع عن الاسرى امام محاكم الاحتلال. وبناءً على ما راكمته المؤسسة من خبرة على مدار عملها عبر السنوات الماضية، فإنها باتت تشكل مصدراً هاماً للمعلومات التنفيذية والعمل الفعلي في المحاكم، وعليه تسعى لنقل هذه الخبرة والمعرفة الى المحامين وطلبة الحقوق. وخلال العام 2016:

- حافظت وحدة التوعية والتدريب على علاقة المؤسسة بالعيادة القانونية في جامعة القدس - أبو ديس، حيث قدمت المؤسسة ثلاث محاضرات خلال الفصل الدراسي لطلاب العيادة، حول المواضيع التالية:
 1. مدخل إلى الأوامر العسكرية: نفذت الورشة بتاريخ 30/10/2016 وتناولت تعريف المشاركين/ات، بأهم الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي تتحكم بعملية الاعتقال والتوقيف والتحقيق المتبعة بحق الاسرى الفلسطينيين.
 2. الأوامر العسكرية الخاصة بالاعتقال وإجراءات الاعتقال: نفذت الورشة بتاريخ 8/11/2016، وتناولت الأوامر العسكرية الخاصة بعملية الاعتقال.
 3. الاعتقال الإداري: نفذت الورشة بتاريخ 13/11/2016، وهدفت إلى تعريف المشاركين/ات بالاعتقال الإداري، وآليات إصدار أوامر الاعتقال، والتمديد، والإجراءات القانونية التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة هذه السياسة.
- تم التنسيق لزيارة مجموعة من طلاب العيادة القانونية في جامعة القدس/أبو ديس لمحكمة عوفر العسكرية بتاريخ 18/3/2016 بهدف تمكين المشاركين/ات من التعرف عن قرب على إجراءات المحكمة وآلية عملها.
- قدمت مديرة المؤسسة، المحامية سحر فرنسيس، محاضرة عن الاعتقال الإداري في جامعة النجاح بتاريخ 24/2/2016، بحضور 50 طالباً/ة من طلاب كلية الحقوق، وتضمنت التعريف بالاعتقال الإداري، والأنظمة العسكرية التي تحكمه، وآليات مناهضة هذه السياسة، إلى جانب التعريف بدور مؤسسة الضمير في مواجهة سياسة الاعتقال الإسرائيلية.
- نسقت وحدة التوعية والتدريب لتدريب حول معايير التوثيق القانوني لحالات الاعتقال، قدمته منسقة وحدة التوثيق والدراسات لـ 13 متطوعاً ومتطوعة في حملة الحق في التعليم التابعة لجامعة بيرزيت. وقد امتد التدريب على مدار عشر ساعات موزعة على يومين.



الهدف المرحلي الثاني

ضمان المساءلة والمحاسبة للجرائم والانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم



النتيجة الأولى: الرصد والتوثيق والنشر للانتهاكات التي يواجهها الأسرى والمعتقلون أثناء الأسر أو الاعتقال



في ظل تنكر دولة الاحتلال للقانون الدولي والتصرف على انها دولة خارجة على القانون، يتمادى جنود جيش الاحتلال ومحققى أجهزة مخابراته في تعذيب الاسرى الفلسطينيين اثناء اعتقالهم وخلال التحقيق او وجودهم داخل الزنازين. ويتصرف الجنود والمحققون والسجانون عادة بمنتهى الوحشية مع الاسرى الفلسطينيين وبأساليب حاطة بالكرامة الانسانية وفي ظل غياب كامل للمساءلة والمحاسبة وحصانة تامة عن هذه الجرائم. وايماناً منها بأهمية فضح ممارسات الاحتلال وانتهاكاته المتواصلة للقانون الدولي وحقوق الانسان، تعمل المؤسسة وعبر وحدة الدراسات والتوثيق على رصد وتوثيق كافة الانتهاكات التي يقوم بها

الاحتلال عبر مختلف مراحل الاعتقال، بدءاً من لحظة الاعتقال مروراً بفترتي التوقيف والتحقيق وانتهاءً بوضع الاسرى داخل السجون. وفي العادة، يقوم طاقم المحامين بزيارات دورية للسجون ومراكز التوقيف من اجل جمع الشهادات من الاسرى حول الانتهاكات وكذلك جمع الشهادات من الأهالي عن لحظات الاعتقال والتي تتم عادة في الليل. ويقوم طاقم وحدة التوثيق والدراسات باعتماد النماذج التي طورت بناء على المعايير الدولية واعتماد الشهادات المشفوعة بالقسم وذلك من اجل الاستفادة من هذه الوثائق مستقبلاً وتوفير قاعدة بيانات موثقة عن انتهاكات الاحتلال تشكل مصدراً غنياً للمؤسسات الرسمية والأهلية المحلية والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الاسرى. كما ان وحدة الدراسات والتوثيق تعمل على التنسيق مع الوحدات الأخرى في المؤسسة، خاصة وحدة الدعم القانوني ووحدة الضغط والمناصرة من اجل التركيز على القضايا والحالات التي تحتاج لعناية ومتابعة خاصة. وقد نجحت الضمير من خلال التركيز على التوثيق والدراسات على مدار العام في بناء شبكة علاقات قوية في المناطق مع اللجان والمؤسسات المحلية، والشخصيات الفاعلة في الميدان. كما ان هناك تقدم ملموس حول التوثيق ومنهجية التقارير الميدانية وطريقة جمع المعلومات ونوعية المعلومات، ارتباطاً بالتدريبات التي تلقاها الطاقم خلال العام 2016 مع تواصل المساعي للرفعي بهذه القدرات لتتوافق مع المعايير الدولية.





وخلال العام 2016، نفذت وحدة التوثيق والدراسات الأنشطة التالية:

برنامج الزيارات للسجون الإسرائيلية:

- ◀ نفذت وحدة التوثيق والدراسات 136 زيارة للسجون خلال العام 2016، شملت مراكز التحقيق والسجون المركزية. وكانت هذه الزيارات ضمن أهداف محددة، زرنا من خلالها 341 أسيراً ومعتقلاً. راقبت هذه الزيارات ما يقارب 24 أسلوباً مختلفاً من التعذيب والانتهاكات الأخرى التي تطال الأسرى في حياتهم اليومية داخل مراكز التحقيق والسجون.
- ◀ جمعت الوحدة 25 تصريحاً مشفوعاً بالقسم حول التعذيب، وزارت 24 حالة مرضية تم تحويل 15 منها لمؤسسة أطباء من أجل حقوق الإنسان، وتمت متابعة ضمان توفير العلاج اللازم.
- ◀ بالرغم من أن عدد الزيارات للسجون كان أقل مما خطط له، إلا أنها تشكل داعم كبير للأسرى وعائلاتهم، حيث لا تهدف الزيارة لجمع المعلومات فقط، بل تشكل داعم أساسي للمعتقل وتوفر له الإرشاد القانوني والحقوقى فيما يخص وضعه، عبر المحامي المنفذ للزيارة. ولا يمكن فصل هكذا جزء من أهداف الزيارة، خاصة إذا كانت الزيارة تتعلق بتوثيق انتهاك معين وخصوصاً أثناء زيارة الأسرى المضربين عن الطعام، حيث طالب هؤلاء الأسرى باستمرار الزيارات والمتابعة.
- ◀ قامت المؤسسة وعبر وحدة الرصد والتوثيق، بالمشاركة والمتابعة مع المؤسسات المكملة لدورها بناءً على نتائج الزيارات، خاصة مؤسسة أطباء من أجل حقوق الإنسان، والتي بدورها كانت تتابع الحالات المرضية وحالات الأسرى المضربين عن الطعام. كذلك كان هناك تشارك في المعلومات مع نادي الأسير وهيئة شؤون الأسرى ومركز حريات وتحويل حالات لها بناءً على الاختصاص.
- ◀ عكست مضامين الزيارات جوانب الانتهاكات التي مورست ضد الأسرى بشكل يؤكد تتصل دولة الاحتلال من التزامها حسب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني تجاه قضية الأسرى الفلسطينيين، شكلت هذه المعلومات أساس أنشطة الضغط والمناصرة خلال العام.
- ◀ ساهمت الزيارات في خلق تواصل دائم وبناء علاقة طيبة وذات ثقة مع العائلات وهذا يبرز في تعاطيها مع المؤسسة ومدى تجاوبها عن أي استفسار من قبل الضمير وتقبلها لأي جهة ترسل من طرف الضمير كالإعلاميين والباحثين سواءً المحليين أو الدوليين.
- ◀ المعلومات التي توثقها الوحدة تتميز بمستوى عالٍ من الجودة والمهنية والتنوع كون الزيارات تشمل كافة فئات الأسرى من اشبال ونساء وبالغين والأسرى المرضى أو المضربين عن الطعام وغيرهم.
- ◀ تم تطوير استمارات خاصة بتوثيق التعذيب حسب المعايير الدولية.
- ◀ ساهمت التدريبات التي تلقاها الطاقم خلال العام (خاصة حول استخدام بروتكول اسطنبول) في تطوير قدرات المحامين المهنية في توثيق التعذيب الذي يتعرض له الأسرى.

القصص الشخصية

كجزء من رسالة الضمير وفلسفتها في الرد على سياسة الاحتلال والتي تتعامل مع الاسرى بوصفهم ارقاماً صماء، تسعى وحدة التوثيق والدراسات الى توثيق القصص الشخصية للأسرى من اجل إعطائها بعداً إنسانياً ومن اجل ابراز هذه القصص كقصص حية مرتبطة بأشخاص محددین. وعلى مدار العام، قامت الوحدة بجمع القصص والحالات المميزة المتعلقة بالاعتقال الإداري والأشبال واعتقال النواب او المدافعين عن حقوق الإنسان، او الاسرى المرضى والصحفيين والمضربين عن الطعام وكذلك الاسرى من الأكاديميين. في هذا السياق، تم تحضير 51 ملفاً تعريفياً لقصص وحالات محددة تناولت العديد من الجوانب الإنسانية والحقوقية والقانونية، حيث كان أبرزها المعتقلين الإداريين والصحفيين الاسرى وقد استخدمت هذه المعلومات بمجملها في إعداد الشكاوى الدولية والنداءات العاجلة. كما كان لهذه القصص الكثير من الصدى لدى الشارع والدليل رجوع الكثير من الباحثين والصحفيين للضمير لطلب معلومات أكثر، حيث عرضت هذه الآلية القصص الإنسانية للأسير مع صورته وحياته.

القوائم الخاصة بالضمير

ضمن سعي الضمير لتشكيل مرجعية موثوقة حول المعلومات المتعلقة بالأسرى، تعمل المؤسسة ومن خلال وحدة التوثيق والدراسات على إعداد قوائم إحصائية بفئات الاسرى، لتشكل هذه القوائم، مرجعاً متاحاً لكافة المعنيين والمعنيات بقضية الاسرى، سواءً تعلق الامر بالمؤسسات او الجهات الرسمية او حتى الباحثين/ ات والصحفيين/ ات. وضمن هذا التوجه، عملت الوحدة على مدار العام 2016 على إعداد القوائم التالية ونشرها عبر الوسائل المتاحة ومن ضمنها مواقع المؤسسة عبر الشبكة العنكبوتية مع الإشارة الى ان هذه القوائم تخضع لعملية تنقيح وتحديد متواصلة لضمان مستوى عال من المصدقية فيها: تشمل قائمة الأسيرات، أعضاء المجلس التشريعي، معتقلي ما قبل أو سلو، الصحفيون المعتقلون، الأشبال، الأسرى المضربون عن الطعام والأسرى الاداريون.

الإحصائيات الشهرية

تعمل وحدة التوثيق والدراسات جاهدة على المحافظة على قضية الاسرى حيةً وأن تبقى جزءاً من اجندة العمل اليومي للشارع الفلسطيني. ولضمان عدم تناسي هذه القضية في ظل ازدحام الاحداث التي يعج بها الشارع الفلسطيني، تلتزم المؤسسة بإصدار تقارير شهرية إحصائية حول الاسرى. وفي العادة فإن هذه التقارير تبوب بشكل يراعي فئات الاسرى وطبيعة الاحكام ومناطق السكن، حيث تستخدم هذه المعلومات، ضمن ما تستخدم، في تغذية التقارير المختلفة التي تصدرها المؤسسة. كما تقوم المؤسسة بتزويد الجهات المعنية، الرسمية او مؤسسات حقوق الانسان، بهذه المعطيات، كما انها تكون متاحة لكافة المعنيين/ ات. ويشار هنا الى ان منظمة التحرير الفلسطينية تعتمد



على احصائيات الضمير في إعداد تقاريرها الخاصة بالأسرى والتي ترسل بشكل دوري للجان الفلسطينية في الخارج. والى جانب ذلك، يتم رصد الاعتقالات اليومية وإعداد التقارير الخاصة بهذه الاعتقالات لتكون متاحة لكافة المؤسسات والمدافعين عن حقوق الانسان. كما تعمل وحدة التوثيق والدراسات، وضمن تطور عملها في العام 2016، على إعداد تقرير احصائي اسبوعي حول الاعتقال الإداري شاملاً أوامر الاعتقال الجديدة وأوامر التمديد وما إلى ذلك.

متابعة يومية لما يصدر عن المؤسسات وما يرد في الإعلام حول قضية الأسرى

تقوم وحدة التوثيق والدراسات بمتابعة يومية لكافة المعلومات التي تصدر عن المؤسسات المعنية وفي وسائل الاعلام المختلفة حول قضايا الاسرى. وفي العادة، تشكل هذه المعلومات أحد اهم الركائز التي تعتمد عليها المؤسسة في تصميم أنشطتها وتدخلاتها للدفاع عن حقوق الاسرى الفلسطينيين وفضح انتهاكات الاحتلال. كما يتم كذلك تبادل للمعلومات ما بين وحدات المؤسسة المختلفة لضمان التكاملية في النشاط وكذلك تبادل المعلومات مع المؤسسات المعنية من اجل خلق حالة من التكاملية في العمل ما بين هذه المؤسسات.

التوثيق الميدانية

تعد الزيارات الميدانية جزءاً أساسياً من عملية جمع المعلومات والتشبيك مع المجتمع المحلي، وتعزيز حضور المؤسسة في الميدان، وتوثيق الانتهاكات من المصدر الأساسي، وهذا يعكس مصداقية الضمير المعروفة في السياق الفلسطيني. وضمن هذا التوجه، تم القيام بالعديد من الزيارات الميدانية بناءً على الأحداث والانتهاكات ووثقت الزيارات الميدانية بتصاريح مشفوعة بالقسم من العائلات والأسرى المحررين، وكذلك تصوير فيديو وصور فوتوغرافية، حيث تم تحويل محتوى الزيارات إلى الوحدات الأخرى العاملة في المؤسسة من اجل متابعتها كما يجب وبناءً على الحاجة. ويشار الى ان الزيارات غطت أيضاً المدارس لتوثيق الاعتقالات التي تنتهج بحق الأطفال سواء في القدس او الضفة الغربية. فعلى مستوى الضفة الغربية، تم تنفيذ 21 زيارة ميدانية لتغطية الانتهاكات المرتكبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي بحيث غطت الزيارات انتهاكات الاحتلال أثناء عمليات الاعتقال سواء بحق المعتقلين او العائلات، والتفتيش العاري، والإصابات وسقوط شهداء اثناء دخول الجنود الإسرائيليين لتنفيذ الاعتقالات. كما وثقت الزيارات حالات للاعتداء والضرب من قبل جيش الاحتلال وحالات تعذيب وسوء معاملة من قبل المخابرات الإسرائيلية أثناء التحقيق، الى جانب اعتقالات لطلاب المدارس. وضمن التنسيق مع المجتمع المحلي، شملت الزيارات لقاءات مع المجالس المحلية والبلدية واللجان الشعبية حول سبل المساعدة والتواصل. وقد ساهمت الزيارات الميدانية في بناء علاقة تنسيق وتشبيك مع مجموعة «شباب ضد الاستيطان» في مدينة الخليل وتوثيق الانتهاكات الممارسة من قبل المستوطنين وكذلك الاعتقالات على خلفية مناهضة الاستيطان وأيضاً الاعتقالات بحق مدافعين عن حقوق الانسان. من جهة أخرى، تقوم وحدة التوثيق

والدراسات وبشكل ممنهج بالتواصل الدائم عبر الهاتف والبريد الإلكتروني مع المناطق القريبة من المستوطنات والجدار والتي يحدث فيها اعتقالات يومية كقرية عزون وقرية وبيت امر، حيث عملت الوحدة على التشبيك مع فاعلين محليين في تلك المناطق من أجل توثيق الانتهاكات. يضاف الى ذلك، نجاح الوحدة على مدار العام في جمع 50 تصريحاً مشفوعاً بالقسم حول الانتهاكات، حيث تمت ارشفتها وتصنيفها وياتت جاهزة للاستخدام من أجل تقديم الشكاوى. اما في القدس المحتلة، فقد قامت الوحدة بمواكبة كافة الأحداث التي شهدتها المدينة من اعتقالات وانتهاكات في ظل الهجمة الشرسة على المدينة حيث تم إعداد 6 تقارير مفصلة حول الاعتقالات والانتهاكات. وعلى مدار العام نفذت الوحدة 44 زيارة ميدانية لعدة مناطق وعدة فئات، جمع من خلالها 40 تصريحاً مشفوعاً بالقسم من معتقلين مفرج عنهم (أشبال وبالغين) حول التعذيب والانتهاكات وحول الإجراءات التعسفية من حبس منزلي وغرامات وإبعاد عن منطقة السكن.



تقوم الضمير بإصدار مجموعة من التقارير المتخصصة واوراق الموقف والتي تتناول الانتهاكات الممارسة بحق الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وتشكل هذه التقارير قاعدة معلومات مميزة حول واقع الاسرى وتتمتع تقارير الضمير بمصداقية عالية كونها تبنى على منهجية علمية تراعي المعايير الدولية في التوثيق. وعلى مدار العام، قامت المؤسسة بإعداد ونشر مجموعة من التقارير كما يلي:

1. إعداد التقرير السنوي للانتهاكات 2015. يتناول التقرير كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الاسرى في سجون الاحتلال حيث يصدر هذا التقرير بشكل سنوي ويعتمد على المعلومات التي تجمعها مختلف وحدات المؤسسة ليشكل مرجعية موثقة للانتهاكات الاحتلال بحق الاسرى والاسيرات.
2. العمل على إعداد تقرير التعذيب في المسكوبية للعام 2016: يتضمن التقرير كافة اشكال التعذيب التي مورست بحق الاسرى الفلسطينيين في سجن المسكوبية سواء اثناء التحقيق او التوقيف. وقد اعتمد التقرير على شهادات من أسرى مروا عبر زنازين المسكوبية وقد قامت الوحدة خلال العام بإعداد قوائم بأسماء الاسرى ممن تعرضوا للتعذيب في المسكوبية ليتم التواصل معهم ضمن برنامج زيارات السجون للحصول على شهاداتهم ضمن استمارة جمع المعلومات التي أعدت لهذا الغرض حسب معايير التوثيق في المؤسسة وسيتم العمل على التقرير خلال العام 2017 أيضا.
3. كذلك تم مراجعة تقرير الظل الخاص بالاحتلال ويتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب وتزويد وحدة الضغط والمناصرة بقصص عينية جديدة لتناولها في أنشطة الضغط والمناصرة.
4. إعداد تقرير للشهادة أمام اللجنة الدولية للأمم المتحدة الخاصة في التحقيق بالممارسات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.
5. تقرير شهري موحد حول الانتهاكات بالشراكة مع نادي الأسير وهيئة شؤون الاسرى ومركز الميزان لحقوق الانسان في غزة: كنتيجة للتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات مع عدة مؤسسات فلسطينية عاملة في نفس المجال، تم الاتفاق منذ بداية العام الحالي على إعداد ونشر تقرير شهري يبرز أهم الانتهاكات التي تمارس في السجون عن طريق تبادل المعلومات وتوزيع كتابة التقرير يعد الاتفاق على المضمون والسياسات التي يجب التركيز عليها بحيث تنشر التقارير بداية كل شهر باسم المؤسسات الاربعة، وقد تم خلال العام انجاز 12 تقرير تضمنت العديد من القصص والحالات القانونية والحالات المميزة التي تتابعها المؤسسات المشاركة.

النتيجة الثانية: تفعيل دور الضمير في التحالفات والشبكات المحلية والدولية والإقليمية التي تساند وتعمل على قضايا الأسرى والمعتقلين (لدى الاحتلال الإسرائيلي)

تؤمن الضمير ان قضية الاسرى هي قضية وطنية عامة ولا بد من تعزيز العمل الجماعي من اجل الدفاع عن حقوقهم. كما ان الدفاع عن حقوق الانسان، يتطلب تشكيل وتفعيل الشبكات العاملة في هذا المضمار من اجل توحيد الجهود ما أمكن والحد من التشتيت وضعف الإنجازات الناتج عن ذلك. وبالتالي، فإن الضمير تتعامل بانفتاح وإيجابية وتبدي استعدادا دائما للمشاركة في اية ائتلافات او تحالفات مع المؤسسات التي تشاطرها الرؤية والقيم والتوجهات. وفي هذا السياق، تنشط الضمير ضمن عضويتها في شبكة المنظمات الاهلية ومجلس مؤسسات حقوق الانسان والائتلاف الفلسطيني المناهضة للتعذيب والائتلاف للرقابة على التشريعات. وعلى الصعيد الدولي والاقليمي الضمير عضو في الائتلاف الاقليمي للرقابة على أماكن الاحتجاز، وعلى علاقة وثيقة بالشبكة اليورو متوسطة لحقوق الانسان وشبكة المدافعين عن حقوق الانسان والشبكة الدولية لمناهضة التعذيب.

النتيجة الثالثة: مواصلة تعزيز الوعي المجتمعي وتفعيله لدعم قضية الأسرى محلياً ودولياً وإقليمياً (من خلال الحملات)

من اجل ضمان اقصى مستوى ممكن من النجاح لعمل المؤسسة، ومن اجل استقطاب رأي عام شعبي داعم لقضية الاسرى ونقل هذه القضية لتحمل مكانتها ضمن الاجندة اليومية للشارع الفلسطيني، تسعى الضمير لتنفيذ سلسلة من الحملات على مستوى الشارع المحلي حول قضايا محددة تتعلق بالأسرى. وفي العادة، فإن كافة مكونات المؤسسة تتخبط في هكذا حملات ليشكل طاقم الضمير نموذجاً يحتذى به من خلال التعبير المباشر لفريق العمل عن ايمانه المطلق بالقضية التي يعمل عليها. وقد شهد العام 2016 تنفيذ مجموعة من الحملات كما يلي:

◀ **الحملة الخاصة بالأسير المضرب عن الطعام محمد القيق:** بادرت الضمير الى تنفيذ حملة لدعم المعتقل محمد القيق بعد استمراره في الاضراب عن الطعام وغياب التحرك من أي طرف لقضيته. وبعد ترتيب لقاء لزوجة الأسير مع الإعلاميين، أطلقت الحملة إعلامياً عبر كافة وسائل الاعلام المتاحة وقد انضم نادي الاسير للحملة وتمت مراسلة الاعلام وارسال كافة المواد الموجودة حول ملف المعتقل محمد القيق (ملف التعريف الشخصي وورقة حقائق حول الاعتقال الإداري) والتي سبق لمؤسسة الضمير ان وثقتها كما تم تنظيم 3 ايام لدعم قضية القيق (والأسرى الآخرين المضربين عن الطعام) عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وحسب ما وثقته الضمير، فقد شاركت أكثر من 35 محطة إعلامية محلية في الحملة وتسابقت الى تغطية اخبارها، اما الحملة الالكترونية، فقد وصل عدد المشاركين فيها الى عشرة آلاف مستخدم/ة لشبكات التواصل الاجتماعي.

◀ **الحملة الخاصة بالأسير المضرب عن الطعام بلال كايد:** قامت الضمير بترتيب زيارات منتظمة على مدار شهرين للأسير كايد في مستشفى برزلاي. إضافة إلى ذلك، تم ترتيب خطة طوارئ لتنظيم زيارات دورية للأسرى المضربين تضامناً مع بلال في السجون كافة. كما ساهمت الضمير في إعداد البيانات الصحافية ونشرها، ونشر القضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تولى أفراد من الطاقم إدارة بعض الصفحات التضامنية مع بلال، ونشر كافة ما تصدره الضمير من معلومات وإحصائيات وكذلك المشاركة في كافة الوقفات والاعتصامات وخيمة التضامن بشكل يومي. وبالتسيق مع نادي الأسير وهيئة شؤون الأسرى، تم العمل على الترويج لقضية الأسير كايد وزملائه المضربين عن الطعام، حيث تم عقد اجتماع في المؤسسة بحضور عدد كبير من ممثلي وسائل الإعلام المختلفة المحلية والدولية، وذلك من أجل نشر القضية على أوسع نطاق ممكن. كما بادرت مؤسسة الضمير إلى ترجمة كافة البيانات الصادرة حول القضية وكافة المعلومات المتاحة من أجل توزيعها على الجهات الدولية المعنية، وكذلك توزيعها على وسائل الإعلام العالمية، حيث نشرت هذه المواد بالإنجليزية والفرنسية والإسبانية، ما زاد من الدعم العالمي لقضية الأسير كايد. وفي اليوم الثلاثين للإضراب، تم إطلاق اليوم الإلكتروني للتضامن مع بلال، حيث تم نشر ما يقارب 550 معلومة وفقرة حول الاعتقال الإداري، تحت شعار «الحرية لبلال كايد»، وشارك في الحملة ما يقارب 200 ناشط من مختلف الدول. وقد وصل التأثير على مواقع التواصل الاجتماعي إلى 700,000 شخص، أما من شاهد المعلومات فقد وصل إلى 2,738,540، وذلك بعد ساعتين من بدء الحملة، حيث كان عدد المغردين والناشطين الذين كتبوا تحت شعار #الحرية لبلال، 270 شخصاً، وتم نشر ما يقارب 500 تغريدة في الساعتين الأولى، وقد وصل التأثير على مواقع التواصل الاجتماعي إلى 1,475,623. أما من شاهد الموضوع على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد وصل إلى ثلاثة ملايين ونصف ممن شاهدوا ومروا على المعلومات.

◀ **حملة مناهضة الاعتقال الإداري:** في ظل تواصل سياسة الاعتقال الإداري المنافية لكافة القوانين والشرائع الدولية والتي تنتهك وبشكل فاضح ابجديات حقوق الانسان، فإن الضمير مستمرة في تنفيذ الأنشطة المختلفة ضمن إطار الحملة المذكورة وتسعى لحشد رأي عام محلي ورأي عام دولي ضد هذه السياسة من خلال برنامج عمل متكامل ومتواصل. وخلال شهر شباط من العام 2016، عقدت الضمير وبالشراكة مع مؤسسات فلسطينية نظيرة (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، الحق، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان) لقاءً مع وفد البرلمان الأوروبي المسؤول عن العلاقة مع البرلمان الفلسطيني من أجل عرض واقع الاسرى الإداريين والانتهاكات التي ينطوي عليها مثل هذا الاعتقال. كما تم إعادة إطلاق حملة «أوقفوا سياسة الاعتقال الإداري» خلال اليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب حيث أصدرت الضمير نداءً عاجلاً لوقف هذه الاعتقالات، نشر على الموقع الإلكتروني للحملة. كما ان لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة التعذيب، أصدرت توصياتها بشأن الواضع في دولة الاحتلال طالبت فيه إسرائيل بوقف سياسة الاعتقال الإداري وضمن حصول كافة المعتقلين الإداريين الحاليين على إجراءات عادلة.

- ◀ **حملة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان:** بناءً على ما قدمته الضمير من معطيات ومعلومات وشكاوى فردية للمقرر الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، أصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بياناً، أكد فيه أن هناك مزيداً من الضغط تمارسه سلطات الاحتلال بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في انتهاك واضح للقانون الدولي.
- ◀ كما قامت شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان «الخط الأمامي»، بنشر قصص شخصية لثلاث حالات شاركتها الضمير لكل من حسن كراجة،¹ وصلاح الخواجا،² وحسن الصفدي.³
- ◀ **حملة G4S:** مع انتصاف الشهر الأول من العام 2016، وصل عدد المشاركين في الحملة التي استهدفت الأمم المتحدة لإلغاء عقودها مع الشركة إلى 22 ألف مشارك ومشاركة، ومع تصاعد وتيرة الضغط واتساع نطاق الحملة، أعلنت G4S عن سحب أنشطتها من إسرائيل خلال 12-24 شهراً.

العمل على مستوى الأمم المتحدة

- ◀ قامت الضمير، ومن خلال وحدة الضغط والناصر، بتقديم تقرير خاص للجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأرض العربية المحتلة، حول ممارسات الاحتلال في فلسطين المحتلة والتقينا اللجنة لاحقاً. كما قدمت المؤسسة تقريراً للسيد ميخائيل لينك المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن فلسطين حول حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة والتقينا المقرر الخاص في عمان أيضاً. إضافة إلى ذلك، قدمت الضمير تقريراً إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة حول التعذيب وضروب المعاملة القاسية والحاطة من الكرامة، في سياق لقاء خبراء تشاوري عقد في واشنطن وشاركت به المؤسسة حول رصد التعذيب في أماكن الاحتجاز. إلى جانب تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة حول العنف ضد النساء بتركيز على ما تتعرض له الأسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية من عنف وانتهاك لحقوقهن، وقد قدم التقرير الأخير هذا خلال لقاء خاص جمع الطرفين.
- ◀ خلال العام 2016، زادت الضمير من وتيرة العمل على تقديم الشكاوى للأمم المتحدة حسب الإجراءات الرسمية المتبعة في هذا السياق. وفي المجمل، قدمت المؤسسة ما مجموعه 19 شكوى وتقرير خاص ضمن إجراءات هيئات الأمم المتحدة المعنية، مقارنة مع 7 شكاوى وتقارير قدمت في العام 2015. وما يميز هذا العمل، أنه تم بالشراكة والتنسيق مع المؤسسات الأخرى العاملة في نفس المجال ومن بينها مجلس منظمات حقوق الإنسان، نقابة المحامين الأمريكيين، ومؤسسة أطباء من أجل حقوق الإنسان، ومحامون من أجل حقوق الإنسان - لندن. وقد تركز موضوع الشكاوى المذكورة حول الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين؛ سواء الانتهاكات الجماعية أو تلك التي تتعلق بحالات فردية كالأسرى المضربين عن الطعام، أو الأسرى الخاضعين للاعتقال الإداري.

1. <https://www.frontlinedefenders.org/en/profile/hasan-karajah>

2. <https://www.frontlinedefenders.org/en/profile/salah-khawaja>

3. <https://www.frontlinedefenders.org/en/profile/hasan-safadi>

قدمت هذه الشكاوى لكل من مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي، المقرر الخاص والمدافعين عن حقوق الإنسان، المقرر الخاص بالتعذيب، المقرر الخاص بالقتل خارج إطار القانون، المقرر الخاص بالحق في الصحة، المقرر الخاص بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة .

يضاف الى ذلك، قيام الضمير بتقديم مداخلة هاتفية لاجتماع عقد في نيو يورك حول خصخصة الحرب وحقوق الانسان، تناول موضوعها G4S ودورها في مساندة الاحتلال . كما شاركت الضمير في الاجتماع الدوري الحادي والثلاثين لمجلس حقوق الانسان والذي عقد في جنيف، وشاركت في لقاء نظمته المؤسسات الفلسطينية المشاركة الحق، الميزان وبديل حول " المسائلة والمحاسبة". خلال هذه الدورة قام المقرر الخاص بشأن فلسطين بالحديث عن سياسة الاعتقال الاداري وعدم تعاون دولة الاحتلال في هذا المجال، كذلك قامت هولندا خلال النقاش العام وفي كلمتها باسم الاتحاد الاوروبي بالحديث عن سياسة الاعتقال الاداري. كذلك التقينا مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي وقدمنا لهم بعض الحالات الفردية لمعتقلين اداريين. إضافة الى ذلك، شاركت المؤسسة في جلسة مراجعة تقرير إسرائيل المقدم الى لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب وقدمت الملاحظات حول هذا التقرير وسعت إلى تنفيذه.

خلال العام تلقت المؤسسة بعض الردود على الشكاوى الفردية، فجاء رد مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي على شكوى النائب خالدة جرار في حزيران 2016 ليؤكد على اعتقالها التعسفي بسبب غياب اجراءات المحاكمة العادلة، والتتويه حول استمرار استخدام المحاكم العسكرية لمقاضاة المدنيين الفلسطينيين. كذلك أرسلت اللجنة ردها حول اعتقال الطفل حمزة حماد رهن الاعتقال الاداري وأشارت انه لا يجوز اعتقال الاطفال إلا كمنفذ أخير ولمدة قصيرة جدا .

المقرر الخاص بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وجه انتقادا لدولة الاحتلال على عدم تفاعلها المناسب بخصوص الرسائل التي وجهها لها حول قضية الناشط داود الغول.

تم اقتباس معلومات الضمير من قبل مجلس حقوق الإنسان في الدورة الواحدة والثلاثون ضمن البند 2 وال 7 من خلال تقرير المفوض لسامي لحقوق الإنسان.

المناصرة على صعيد الاتحاد الأوروبي

إيماناً من المؤسسة بالدور المهم الذي تلعبه دول الاتحاد في وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين، وخلال العام، قامت الضمير بإعداد وإرسال مجموعة من الرسائل إلى الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المختلفة لفضح ممارسات الاحتلال. وقد تناولت هذه الرسائل ممارسات الاحتلال كسياسة الاعتقال الإداري، أو حالات الأسرى المضربين عن الطعام، وكذلك منع نشطاء



المجتمع المدني من حق السفر والتنقل بحرية واحتجاز جنّامين الشهداء. وقد وجهت معظم الرسائل الى دائرة الشؤون السياسية في الاتحاد الأوروبي وبأسماء مجموعة من المؤسسات ضمت الضمير، مركز عدالة، مؤسسة الحق، والاتّلاف الأهلي المقدسي. وجاء رد ممثل الاتحاد الأوروبي السيد رالف تراف ليؤكد انهم أخذوا موضوع احتجاز الجنّامين بجديّة وطرحوه على الجانب الإسرائيلي خلال اجتماعاتهم وأشار الى التطورات التي حصلت مؤخراً بتسليم بعض الجنّامين ووعد بمواصلة الجهود في هذه القضية.

قدمت الضمير ممثلة بالمديرة، سحر فرنسيس، مداخلة امام البرلمان الأوروبي تناولت فيها قضايا اعتقال الأطفال في فلسطين وتعامل إسرائيل معهم وحرمانهم من ابسط الحقوق. كما تم عقد لقاء مع وحدة التعاون الخارجي في وزارة الخارجية البريطانية وممثلين عن الاتحاد الأوروبي، حيث عرضت الضمير ما تقوم به إسرائيل من ممارسات بحق الاسرى الفلسطينيين، كما تم عقد لقاء مع ممثلي دائرة الخدمات الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي من اجل عرض واقع الاسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وما يتعرضون له من انتهاكات.

استقبال الوفود

نجح طاقم الضمير خلال العام في استقبال ما مجموعه 57 وفداً من عدة دول لشرح وضع الاسرى وحالة حقوق الانسان. ويقدر العدد الإجمالي لمن حضر هذه اللقاءات بحوالي 985 مشاركاً ومشاركة، معظمهم من الطلاب من جامعات عالمية مختلفة ووفود من مؤسسات مجتمع مدني ووفود متضامنة مع قضايا الشعب الفلسطيني. وقد ساهمت هذه اللقاءات في تشجيع المشاركين على تنفيذ حملات وطنية في دولهم من اجل دعم الشعب الفلسطيني والمساهمة في فضح الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال.

التنسيق لحضور المحاكم العسكرية

تؤمن الضمير بضرورة مراقبة أداء النظام القضائي العسكري ومن اجل فضح آليات عمل المحاكم المذكورة، نسقت المؤسسة لوفود عالمية من الولايات المتحدة، اسبانيا، تشيلي، المكسيك، الأرجنتين، الباراجواي، كولومبيا، السويد، ايرلندا، فنلندا، الى جانب وفود فلسطينية لحضور جلسات للمحاكم الإسرائيلية حيث شاركت هذه الوفود في حضور ما مجموعه 73 جلسة محاكمة في محكمة عوفر العسكرية وأربع جلسات محكمة في محكمة سالم العسكرية. وقد ضمت الوفود محامين وطلاب قانون ونشطاء داعمين للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

نسقت المؤسسة أيضاً لمراقبة جلسة المحكمة العليا بخصوص الأسير المضرب عن الطعام بلال كايد والتي حضرها ممثلين دبلوماسيين من المانيا، اسبانيا، بريطانيا وممثل عن دائرة الخدمات الخارجية في الاتحاد الأوروبي.

- ◀ تعتمد الضمير على الاعلام بشكل كبير في فضح انتهاكات الاحتلال وتعرية ممارساته بحق الاسرى الفلسطينيين. وفي ظل كون الموقع الالكتروني للمؤسسة بات يشكل واحداً من اهم مصادر المعلومات حول الاسرى وقضاياهم، ويشكل مقصداً لعدد كبير من الباحثين والمهتمين، قامت المؤسسة بتحديث النسخة الإنجليزية من الموقع ورفدها بعدد من الدراسات واوراق الموقف واوراق الحقائق والتي تناولت قضايا الاسرى من مختلف جوانبها.
- ◀ أصدرت المؤسسة وعلى مدار العام أربع أعداد من نشرتها الإخبارية الفصلية والتي تركز فيها على القضايا التي تعمل عليها المؤسسة وتلقي بالضوء على مختلف جوانب حياة الاسرى وقضاياهم وما يتعرضون له.
- ◀ أصدرت المؤسسة خمس أوراق حقائق حول واقع الاسرى تناولت القضايا الملحة والتي واكبت التطورات في وضع الاسرى الفلسطينيين، فقد تناولت الورقة الأولى قضية الاسيرات الفلسطينيات نساءً وفتيات، اما الورقة الثانية فقد تناولت سياسة الابعاد التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الفلسطينيين والفلسطينيات، وتناولت الورقة الثالثة الأثار النفسية لسياسة الاعتقال الإداري على الاسرى وعائلاتهم. وفي الورقة الرابعة، تطرقت الضمير الى قضية الاسرى المضربين عن الطعام في حين تناولت اعتقال الفلسطينيين بحجة التحريض، في الورقة الأخيرة.
- ◀ نشرت الضمير 119 بيانا صحفيا وإخباريا باللغة الانجليزية و63 بيانا وخبرا باللغة العربية، بعض هذه البيانات نشرت بالتعاون مع مؤسسات أخرى وشبكات وتناولت أبرز التطورات على واقع الحركة الأسيرة وسياسة الاعتقالات.
- ◀ ضمن إطار العمل الإعلامي ونشر قضية الاسرى بكافة الوسائل المتاحة، أصدرت الضمير وعلى مدار العام ما مجموعه 26 بوستر ورسماً معلوماتياً (Info graph) حول قضايا الاسرى ومن ضمنها الاسرى المضربين عن الطعام وكذلك الاعتقال الإداري وغير ذلك من القضايا التي تهم الاسرى والمدافعين عن حقوقهم بشكل عام. ومن خلال ذلك، تسعى الضمير الى إيصال المعلومات المهمة بأبسط الطرق الى الجهات المعنية.
- ◀ نشرت المؤسسة الملفات التعريفية الفردية - القصص الفردية للأسرى التي وثقتها وحدة التوثيق والدراسات حيث تم نشر 15 قصة باللغة العربية و11 باللغة الانجليزية.
- ◀ أصدرت المؤسسة عدداً من التقارير المميزة التي تتناول قضايا الاسرى وتشكل مرجعية مهنية مختصة في هذا المجال. ومن بين التقارير التي صدرت في العام 2016، تقرير الانتهاكات السنوي (2014 و2015)، تقرير حول اعتقال الأطفال في القدس، تقرير تحليل قانوني للاعتقال الإداري. كما نشرت المؤسسة كذلك تقريراً تحليلياً حول مخاطر التغذية القسرية التي هددت حكومة الاحتلال

باللجوء اليها لوضع حد للإضراب عن الطعام والذي لجأ اليه بعض الاسرى بوصفه السلاح الوحيد المتاح امامهم لانزاع حقوقهم وحريرتهم.

انتجت المؤسسة في ذات السياق، ثلاثة أفلام وثائقية حمل الأول عنوان "طفولة غير مستقرة: اعتقال الاطفال المقدسين" والذي عرض في مركز خليل السكاكيني يوم 29 تشرين ثاني يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني. حصد هذا الفيديو 15 ألف مشاهدة خلال 24 ساعة من بثه.

الفيلم الثاني: "حياة مؤجلة: سياسة الاعتقال الإداري" والذي نال 2200 مشاهدة و136 مشاركة خلال أول اسبوع من بثه.

تعاونت المؤسسة مع IEMU لإنتاج فيلم قصير حول الاعتقال الإداري موجه خاصة للجمهور الأمريكي والدولي حول هذه السياسة.

الموقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي

في سعيها لنشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن، طورت الضمير قوائم بريدية لمتلقي المعلومات والتقارير الصادرة عنها، إذ بلغ عدد العناوين في هذه القوائم ما يزيد على ثلاثة وعشرين ألفاً. وفي ظل إدراكها لأهمية مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في نشر المعلومات، تعمل المؤسسة على تغذية مواقعها عبر الفيسبوك والتويتر بشكل دائم بمعلومات جديدة وقضايا مستجدة، حيث وصل عدد متابعي الصفحة عبر الفيسبوك إلى 13208 متابع/ة مع نهاية العام 2016، أي بزيادة تقرب من ثلاثة آلاف شخص قياساً مع العام الذي سبق. أما عبر صفحة التويتر، فقد وصل عدد المتابعين إلى 11900 مقارنة مع 10600 في العام الذي سبق. وكمؤشر على المكانة التي تحتلها الضمير في مجال الدفاع عن الأسرى ومستوى المصداقية الذي وصلت إليه، شارك طاقم المؤسسة فيما ما يقرب من 87 مقابلة تلفزيونية وإذاعية لمحطات محلية ودولية وصحافة مكتوبة، حيث يشير ذلك إلى أن وسائل الإعلام تتعامل مع الضمير بوصفها المرجعية الأهم لقضايا الأسرى. كما شهد العام 2016، ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المؤسسات الإعلامية العالمية، التي أشارت إلى الضمير بوصفها مرجعية موثقة لأخبار هذه المؤسسات ذات العلاقة بقضايا الأسرى الفلسطينيين، حيث اقتبست هذه المحطات معلومات من مؤسسة الضمير حول قضايا الاعتقال الإداري وغير ذلك. كذلك شكلت أنشطة الضمير ومنشوراته، مصدر الهام لعدد من الحملات الدولية لدعم قضايا الاسرى الفلسطينيين على غير ذي صعيد ومن ضمنها الحملة التي أطلقتها الجالية الفلسطينية في أمريكا ضد اعتقال الفلسطينيين، اصدار نداء عاجل من فرنسا لإطلاق سراح الأسير محمد عمارنة، ارسال رسالة من المؤسسات النسوية الدانماركية الى السفير الإسرائيلي هناك للمطالبة بإنهاء سياسة الاعتقال، عرض فيلم الاعتقال الإداري عبر محطات تلفزة عالمية معروفة، اجراء مقابلة مع مديرة المؤسسة لصالح فيلم عن الاسرى الفلسطينيين وانتهاكات الاحتلال خاصة في مجال الصحة.

باتت الضمير تشكل مصدراً للمعلومات ومرجعية للعديد من مؤسسات المجتمع المدني المحلية والعالمية وعداداً من الممثلات الدبلوماسية الدولية لدى السلطة الفلسطينية. فقد استجابت الضمير لطلب منظمة العفو الدولية بتوفير معلومات كافية عن قضايا أسرى محددين (محمد القيق، محمد أبو سخا، وجورين قدح)، إضافة الى توفير معلومات تتعلق بسياسة الاعتقالات بشكلها العام، بحيث ان المعلومات التي وفرتها الضمير حول حالات فردية للأسرى، شكلت الأساس الذي اعتمدت عليه المنظمة المذكورة في نشر هذه القضايا بوصفها انتهاكات لحقوق الانسان. كما تعاملت الضمير بإيجابية مع طلبات قدمت من بعض الممثلات الدبلوماسية لدى السلطة الفلسطينية لتوفير معلومات حول واقع الاسرى الفلسطينيين وقضاياهم الإنسانية، ومن بين هذه الممثلات، برزت الممثلة الأسترالية، الممثلة السويسرية، القنصلية البريطانية (القدس)، الممثلة الفرنسية والممثلة الإيرلندية. ومن بين المواضيع التي تضمنتها طلبات الجهات المشار اليها، معلومات عن النواب الاسرى وقرارات منع السفر إضافة الى اعتقال بعض الناشطين الفلسطينيين ومن ضمنهم محمد أبو سمخا من مدرسة السيرك الفلسطينية، الى جانب معلومات عن حملات الاعتقالات الواسعة التي شنتها قوات الاحتلال منذ تشرين اول من العام 2015. كما بادرت الضمير الى ارسال رسالة الى الممثلات الدبلوماسية لشرح قضية الأسير نائل البرغوثي والذي تواصل سلطات الاحتلال احتجازه بالرغم من صدور امر بالإفراج عنه في نهاية تشرين ثاني من العام 2016. واطافة الى ذلك، قامت الضمير بتنفيذ سلسلة من أنشطة الضغط والمناصرة استهدفت البعثات والممثلات الدبلوماسية الدولية وتضمنت:

- لقاء مع دبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي، وإسبانيا، وسويسرا، وجنوب أفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، بمشاركة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين، ومؤسسة الحق.
- لقاء مديرة المؤسسة مع السكرتير الأول للشؤون السياسية في الممثلة الألمانية.
- المشاركة في لقاء عقد في فندق الإمبسادور في القدس لعدد من الدبلوماسيين الدوليين، حيث قدمت مديرة المؤسسة مداخلة تناولت فيها قضية الأسرى الفلسطينيين، وما يتعرضون له من انتهاكات داخل سجون الاحتلال، وقد شارك في اللقاء كل من مركز عدالة، ومؤسسة الحق، والائتلاف الأهلي المقدسي.

إضافة لما سبق، تواصل الضمير تقديم المعلومات بشكل دوري الى اتحاد البرلمانيين الدولي حول مواصلة إسرائيل لاحتجاز واعتقال نواب المجلس التشريعي الفلسطيني الى جانب رسالة أخرى حول مواصلة إسرائيل لاحتجاز جثامين الشهداء الذين قتلوا خارج إطار القانون.

خلال العام، واصلت مؤسسة الضمير العمل على التشبيك والتنسيق مع الشركاء الدوليين لتنفيذ أنشطة ضغط ومناصرة حول قضايا الاسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بشكل خاص وقضايا حقوق الانسان بشكل عام. وقد شملت هذه اللقاءات

اجتماعات مع مؤسسات حقوق انسان ومجموعات محامين محلية ودولية مدافعة عن حقوق الانسان، ومن بينها منظمة العفو الدولية، مؤسسة War and Want، الشبكة العالمية لتعليم حقوق الانسان-فلسطين/إسرائيل، لجنة الصداقة الأمريكية، مجموعة المدافعين عن حقوق الانسان، مؤسسة بيتسيلم، ومؤسسة الصوت اليهودي للسلام. ومن اللقاءات المهمة في هذا السياق، لقاء مع ممثلي محكمة الجنايات الدولية حيث قدمت مديرة المؤسسة عرضاً مفصلاً عن الاعتقال الإداري وتبعاته وكونه يشكل انتهاكاً فاضحاً لحقوق الانسان كونه اعتقال دون محاكمة او تهمة محددة، خلال اللقاء قدمت الضمير والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين تقريراً مفصلاً حول سياسة الاعتقالات والمحاكم العسكرية لحث مكتب النائب العام على فتح تحقيق في الجرائم التي تندرج ضمن صلاحية المحكمة وترتكب بحق الأسرى الفلسطينيين. كما عقدت الضمير لقاءً مع ممثلي الصليب الأحمر ضمن وفد ضم مؤسسات مجلس حقوق الانسان، لنقاش قضايا الاعتقال الإداري واحتجاز جثامين الشهداء وقضايا الاسرى المضربين عن الطعام. كما تم عقد لقاء لبحث العمل المشترك مع البرنامج المتقدم لحقوق الانسان والمساعدة الإنسانية في جامعة هارفارد، الى جانب عقد لقاءات مع الاونروا واليونيسيف ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، وذلك من اجل عرض الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها دولة الاحتلال بحق الفلسطينيين بشكل عام، وبحق الاسرى بشكل خاص. وعلى المستوى الوطني، عقدت الضمير عدة لقاءات مع مؤسسات تعمل في ذات المجال ومن ضمنها هيئة شؤون الاسرى ونادي الأسير والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ومؤسسة الحق لنقاش التعاون في تقديم تقرير مشترك للأمم المتحدة حول الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني نتيجة لممارسات الاحتلال.

شاركت الضمير في عدد من الفعاليات التي رمت الى إلقاء الضوء على قضايا الاسرى ومن بينها الاعتقال الإداري والوضع الصحي للأسرى، حيث نظمت بعض هذه الفعاليات من قبل الضمير بينما نظم البعض الاخر من قبل مؤسسات نظيرة. ومن أبرز هذه الفعاليات كان المشاركة في مؤتمر نظمته منظمة الصحة العالمية حول الواقع الصحي للأسرى الفلسطينيين والتواصل لاحقاً مع المؤسسة من قبل المنظمة الدولية للمساهمة في صياغة استراتيجيتها لحماية الحقوق الصحية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

إيماناً من الضمير بضرورة توسيع شبكة العلاقات مع المجتمع المدني في دول أمريكا اللاتينية خاصة في قضايا الاعتقال والتعذيب لضرورة الاستفادة من خبرتهم قامت المؤسسة بالتواصل مع بعض المؤسسات في عدة دول تعنى بقضايا الأسرى ودعتهم لزيارة لمدة أسبوع في فلسطين قاموا خلالها بزيارة المحكمة العسكرية، اللقاء مع أسرى محررين وعائلات أسرى، اللقاء مع مؤسسات حقوقية محلية وزيارة مدينة الخليل، منطقة الأغوار، الداخل الفلسطيني، مدينة القدس وبعض المناطق التي تعاني من الجدار للاطلاع على مختلف جوانب الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني. كما تم عقد ورشة عمل مع طاقم المؤسسة، مؤسسات حقوقية، أسرى سابقين تناول الحديث فيه أوضاع الاسرى الفلسطينيين ووضعية حقوق الانسان في فلسطين والانتهاكات التي تتعرض لها من قبل الاحتلال، وتم تبادل المعلومات حول سبل مواجهة التعذيب والانتهاكات الاخرى التي تطال الأسرى.



- في حملها هموم الأسرى وقضيتهم، وسعيها إلى نشرها على أوسع نطاق ممكن، تقوم الضمير بترتيب جولات خارجية من أجل لقاء الفاعلين والمؤسسات الدولية، وعرض قضية الأسرى أمامهم. وخلال العام 2016، نفذت الضمير الجولات واللقاءات التالية:
- المشاركة مع مؤسسة "حرب على العوز" في بريطانيا في جولة شملت 3 جامعات بريطانية وتقديم مداخلات حول ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين والتي تعتبر تجلدا لسياسة الابارتايد ضد الفلسطينيين. كما شملت المداخلات أيضا عرضا لواقع الاسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والانتهاكات التي ترتكب بحقهم
 - جولة في المملكة المتحدة وفرنسا: جاءت هذه الجولة ضمن أنشطة المنتدى اليورو متوسطي وشملت تقديم مداخلات تناولت قضية الاعتقال واحتجاز جثامين الشهداء والشهيدات من قبل السلطات الإسرائيلية. وقد نظمت المحاضرات خلال هذه الجولات في الجامعات ومراكز تجمع الناشطين/ ات الداعمين/ ات لقضية الشعب الفلسطيني العادلة
 - لقاء مع قداسة البابا فرنسيس في الفاتيكان: ضمن فعاليات المؤتمر الثالث للحركات الشعبية تم تقديم عرض عن الانتهاكات التي يتعرض لها الاسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين بشكل عام. وقد اكدت مديرة المؤسسة في لقائها مع قداسة البابا ان ما من سبيل لتحقيق السلام والعدل في منطقة الشرق الأوسط دون احترام وحماية حقوق الفلسطينيين في العيش بكرامة ووقف الانتهاكات التي تمارسها دولة الاحتلال ضددهم بشكل ممنهج.
 - جولة لوكسمبورغ وبروكسل: تم خلال الجولة التي امتدت على مدار ثلاثة أيام، تقديم عرض عن واقع الاسرى الفلسطينيين وانتهاكات حقوق الانسان التي تمارسها حكومة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. كما عقدت مديرة المؤسسة خلال الجولة لقاءً مع وزارة الشؤون الخارجية في لوكسمبورغ وكذلك لقاءً مع منظمة العفو الدولية حول ذات الأهداف.





الهدف الإستراتيجي

الثاني

ضمان التزام تشريعات السلطة الفلسطينية وسياساتها وممارساتها بمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان وبنوده، فيما يخص الحقوق السياسية والمدنية

الهدف المرحلي الأول

المساهمة في توفير الحماية والدعم لضحايا الانتهاكات للحقوق السياسية والمدنية



النتيجة الأولى: توفير المتابعة القانونية لحالات الاعتقال السياسي التعسفي

التي تمارسها الأجهزة الأمنية ضد النشطاء من صحفيين وطلاب وكتاب، وأيضا الاعتداءات والاعتقالات على خلفية الاحتجاجات التي شهدها الشارع الفلسطيني في أعقاب مشاركة وفد رسمي فلسطيني في جنازة رئيس حكومة الاحتلال السابق بيرس.

دأبت الضمير على توثيق أعداد وقوائم المعتقلين السياسيين خلال العام وذلك من خلال التواصل مع مكاتب النواب في مناطق الضفة، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ولجان الأهالي حيث تم توثيق قائمة المعتقلين من المعلمين الذين شاركوا في الحراك المطلي لمعلمي ومعلمات المدارس وكذلك بعض الطلاب من مختلف الجامعات.

نفذت الوحدة 11 زيارة ميدانية (بالإضافة للتوثيق المكتبية) لعدة مناطق وجامعات فلسطينية، وتم اللقاء مع أسرى محررين وتم توثيق 15 تصريح مشفوع بالقسم، منها 5 تصريحات حول التعذيب.

توثيق تجربتين حول التعذيب وسوء المعاملة عن طريق تصوير فيديو.

زيارة لمركز المخابرات الفلسطيني من قبل محامي الضمير ولقاء خمسة أسرى مضربين عن الطعام احتجاجاً على اعتقالهم السياسي، وتم توثيق الانتهاكات والتعامل بحقهم.

تؤمن الضمير ان جزءاً من عملها يجب ان ينصب على مناهضة الاعتقال السياسي التعسفي الذي تمارسه الأجهزة الأمنية الفلسطينية، كون هذا الاعتقال سيخدم بالدرجة الأولى مصالح الاحتلال ويشكل انتهاكاً للقوانين الفلسطينية ومنظومة حقوق الانسان. وعليه تقوم الضمير بمتابعة قضايا الاعتقال السياسي في فلسطين على مستوى الدعم القانوني وعلى مستوى الرصد والتوثيق والضغط لوضع حد لهذه الممارسات. وقد لوحظ خلال النصف الأول من العام انخفاض نسبة الاعتقال السياسي مقارنة بنهاية العام 2015، لتعود النسبة الى الارتفاع مجدداً مع نهاية العام. وقد توافقت الاعتقالات مع انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية المختلفة وتركزت على طلاب الجامعات (خاصة النجاح وبييرزيت). وضمن مهام عملها ودورها، وثقت وحدة التوثيق والدراسات تصريحات تؤكد عودة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، خاصة جهاز المخابرات، الى استخدام التعذيب المنهج (شبح، ضرب، حرمان من النوم...) بهدف انتزاع الاعترافات. كما تزامنت هذه الاعتقالات بداية العام مع الحراك النقابي للمعلمين المطالبين برفع رواتبهم وتحسين ظروفهم المعيشية. ولا يزال هناك منع ومضايقات لزيارات الضمير لمراكز الاحتجاز، مما شكل عائقاً كبيراً لمتابعة الانتهاكات والتعذيب داخل هذه المراكز، ولذلك حاولت المؤسسة قدر الإمكان التواصل مع المعتقلين بعد تحررهم لتوثيق التجربة. كذلك تم رصد الملاحقات الأمنية

15 زيارة لمراكز احتجاز المعتقلين السياسيين حيث قدم فريق محامي المؤسسة 22 طلباً لإخلاء سبيل هؤلاء المعتقلين. ومن خلال متابعتها القانونية لقضايا الاعتقال السياسي، استطاعت الضمير الحصول على قرارات من المحاكم الفلسطينية بالإفراج دون شروط عن سبعة معتقلين من أصل ثمانية قضايا تابعتها، بينما أفرج عن الأخير بكفالة شخصية.

للأسف هناك رفض من قبل المعتقلين المحررين لتقديم شكاوى للنائب العام. إلا ان الضمير نجحت بالحصول على موافقة لتقديم 4 شكاوى دولية للمقرر الخاص بالتعذيب في الأمم المتحدة، حيث حولت هذه الحالات لوحدة الضغط والمناصرة لاتخاذ ما يلزم. اما على مستوى الدعم القانوني للمعتقلين السياسيين، فقد تلقت الضمير ما مجموعه 27 حالة من هذا القبيل وتم تنفيذ ما مجموعه

النتيجة الثانية: مراقبة التشريعات الصادرة ذات العلاقة بقضايا المعتقلين السياسيين والحقوق السياسية والمدنية لضمان التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان

بناءً على ذلك، تسعى المؤسسة الى المشاركة في كافة الائتلافات التي تراقب أداء السلطة الفلسطينية وتقوم بشكل دوري بإصدار البيانات التي تتعلق بانتهاكات السلطة للحقوق الاجتماعية والسياسية للمواطنين الفلسطينيين.

تسعى الضمير للمساهمة في بناء مجتمع فلسطيني تسوده قيم العدالة وتحترم فيه الحقوق الاجتماعية والسياسية للمدنيين دون تمييز. كما تسعى الضمير لضمان ان تتوافق التشريعات الفلسطينية المختلفة مع منظومة حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية التي بادرت السلطة الفلسطينية الى الانضمام اليها خلال العامين الماضيين.





الهدف الإستراتيجي

الثالث

تطوير مجتمع ومؤسسات مساندة للحقوق
المدنية والسياسية للفئات والأفراد المنتهكة
حقوقهم

الهدف المرحلي:

رفع وعي المجموعات والأفراد المنتهكة حقوقهم السياسية والمدنية



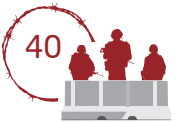
النتيجة المتوقعة: تنظيم قادة محليين وتزويدهم بالمعرفة والاتجاهات للعمل في مجتمعاتهم في مجال التوعية الحقوقية المدنية والسياسية، ولحماية هذه الحقوق في مجتمعاتهم المحلية



في إطار سعيها لتحويل قضية الاسرى الى قضية رأي عام وزيادة الالتفاف الشعبي حولها من خلال الاستفادة من الطاقات الشبابية في هذا المجال، تعمل الضمير على حشد وتنظيم مجموعات شبابية تحت اسم الضمائر لدعم حقوق الاسرى الفلسطينيين وتعزيز دور الشباب في الدفاع عن هذه الحقوق. وفي ظل كون العدد الأكبر من المعتقلين عادة من الشباب، فإن تجربة العمل في الضمائر تعتبر نوعية، اذ الى جانب كونها تسعى لتوعية الشباب حول حقوق الاسرى واستقطابهم للدفاع عن هذه الحقوق، فإن أعضاء المجموعات ذاتهم يستفيدون من هذه الأنشطة في حالة التعرض للاعتقال. وخلال العام 2016، عملت المؤسسة على زيادة مجموعات الضمائر وانتشارها الجغرافي اذ تم تشكيل أربع مجموعات جديدة في منطقة الخليل، في كل من دورا، وبيت امر، ومخيم الفوار، ومخيم العروب. وقد شكلت هذه المجموعات بالتعاون مع كل من اللجان الشعبية في مخيم

الفوار ومخيم العروب، وجمعية بيت امر الخيرية، وبلدية دورا الخليل. كما واصلت الضمير متابعة المجموعات الأربع المشكلة في العام الذي سبق في منطقة رام الله، في كل من مخيم الجلزون وصفاء، وبيت امر، وبيرزيت. وبذلك، أصبح لبرنامج الضمائر ثمان مجموعات تضم أكثر من 40 متطوعاً ومتطوعة. وقد تم اختيار المناطق المذكورة اعتماداً على عدد المعتقلين فيها نسبة إلى باقي المناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية العمل التطوعي الشبابي داخل المجتمع المحلي.

تلقى المدربون تسعين ساعة تدريبية بواقع ستة لقاءات، غطت التدريبات مهارات بناء المجموعات، الاتصال والتواصل والتشبيك، تنظيم الحملات، استخدام الاعلام كوسيلة للتغيير، المبادئ الاساسية لحقوق الإنسان خاصة الحقوق السياسية والمدنية، التوثيق والاجراءات المختلفة بموجب الاتفاقيات الدولية.



تخللت هذه اللقاءات ورش عمل متخصصة حول قضايا الاعتقال الإداري، الاعتقال السياسي، ظروف الأسرى في سجون الاحتلال.

ومن خلال النقاش وجلسات التقييم، عبر المشاركون في برنامج الضمائر عن رضاهم عن المضمون، مع المطالبة بأن يتم التركيز على قضايا الأسرى من مختلف الجوانب، لأهمية هذه القضية التي تمس شرائح المجتمع كافة.

نجح أعضاء المجموعات في اجتذاب مشاركين/ات من خارج المجموعات للمشاركة في مختلف الأنشطة، مما يعكس انتماءً وإيماناً بأهمية المشاركة والتفعيل للجيل الشاب في مثل هذه القضايا. وستسعى المؤسسة إلى تطوير مضمون البرنامج لدمج قضايا الحقوق السياسية والمدنية بحسب الاحتياج لكل مجموعة، وتفعيل المبادرات في هذا الاتجاه. أما على المستوى التنفيذي، فقد نفذت مجموعات الضمائر وفي كافة أماكن تواجدها مجموعة من الأنشطة المميزة في العام 6102 والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- وقفة تضامنية دفاعاً عن حرية الصحافة والإعلام: نظمت بالشراكة مع مجموعة شبابية تابعة للمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، وملتقى نبض الشبابي، ومسرح البسطة، وبالتعاون مع قنوات إعلامية مختلفة، لدعم القنوات الإعلامية التي تم إغلاقها من قبل قوات الاحتلال خلال تلك الفترة. وقد نجحت مجموعات الضمائر في حشد أكثر من 100 مشارك/ة في الوقفة الاحتجاجية التي نظمت على دوار المنارة ولقيت تغطية إعلامية مميزة
- فعالية تضامنية مع المعتقل الإداري محمد أبو سخا: نظمت مجموعة ضمائر بيرزيت بالتعاون مع مدرسة سيرك فلسطين، نشاطاً داخل مدرسة السيرك للتضامن مع المعتقل أبو سخا، تخلل الفعالية عرض لأفلام قصيرة حول حياته، وعرض سيرك، وندوة قصيرة عن الاعتقال الإداري، واختتمت بتكريم أم الأسير أبو سخا.
- إحياء يوم الأسير الفلسطيني في بيت ريماء: عرضت مجموعة ضمائر بيت ريماء فيلم ستائر العنمة لما مجموعه 300 شخص من أهالي القرية، بحضور الكاتب وليد الهودلي، وتم تخصيص وقت بعد نهاية الفيلم لعرض تجربة الأسير المحرر شاهر الريماوي.
- إحياء يوم الأسير الفلسطيني في بيرزيت: نظمت مجموعة ضمائر بيرزيت بالتعاون مع القوى الوطنية في البلدة وبلدية بيرزيت ندوة عن أوضاع الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال قدمتها الباحثة القانونية في مؤسسة الضمير أ. رشا عباس، تخلل الفعالية إلقاء كلمات شعرية وعرض لتجربة المعتقل المحرر المضرب عن الطعام محمد علان، وتكريم لأهالي الأسرى في بيرزيت.
- إحياء يوم الأسير الفلسطيني في صفا: نظمت مجموعة ضمائر صفا لقاء في البلدة للحديث عن تجربة الأسرى وقضية الأسرى كتضحية وطنية وأولوية وعن أهمية التضامن الشعبي مع الأسرى من وجهة نظر الأسرى أنفسهم، وذلك باستضافة الأسيرة المحررة رلى أبو دحو
- إحياء يوم الأسير الفلسطيني في مخيم الفوار: قامت مجموعة ضمائر الفوار بزيارة 20 من عائلات الأسرى من المخيم وتقديم هدية رمزية ومن ضمنها زيارة الطفلة المحررة ديما الوادي.

- إحياء يوم الأسير الفلسطيني في دورا - ماراثون الأسرى: نظمت مجموعة ضمائر دورا ماراثون رياضي شارك فيه 300 متسابق، وانتهى بمهرجان خطابي تخلله كلمة للأسير المحرر ياسر أبو شرار وكلمة لهيئة شؤون الأسرى والمحررين وتكريم لأهالي أسرى.
- إحياء يوم الأسير الفلسطيني في مخيم الجلزون: قامت مجموعة ضمائر الجلزون بزيارات لأكثر من 40 منزل لعائلات الأسرى. إضافة إلى رسم جدارية متعلقة بقضية الأسرى.
- نشاط تضامني مع الأسير بلال كايد: تزامناً من دخول الأسير بلال كايد إضرابه عن الطعام، قامت مجموعة ضمائر مخيم العروب بتنفيذ نشاط ميداني للتضامن معه والتوعية بقضية الاعتقال الإداري. استغل الضمائر ساعة الإفطار خلال شهر رمضان لتقديم الماء والتمر لحوالي 300 من ركاب السيارات المارة على الشارع الرئيس المحاذي للمخيم بالإضافة إلى منشورات حول الاعتقال الإداري وشعارات وملصقات تخص قضية الأسرى والاعتقال الإداري وقضية بلال كايد، إضافة إلى دعوة لمقاطعة منتجات الاحتلال.
- وقفة تضامنية مع الأسرى المضربين عن الطعام في دورا: نظمت مجموعة ضمائر دورا وقفة تضامنية مع الأسرى المضربين عن الطعام في مركز البلدة، تخلله عرض أفلام قصيرة عن المضربين، وكلمات خطابية.
- نشاط ميداني للتضامن مع بلال الكايد في رام الله: قامت مجموعة الضمائر في كل من صفا والجلزون وبيبرزيت، وبالتزامن مع دخول بلال كايد يومه الخمسين للإضراب، بتوزيع منشورات في شوارع مدينة رام الله للتعريف بقضية بلال كايد ورفاقه المضربين عن الطعام، والتوعية بسياسة الاعتقال الإداري، لحث المواطنين على التجمهر والمشاركة في خيم الاعتصام والفعاليات التضامنية.
- زيارات لعائلات الأسرى المضربين: قامت مجموعة ضمائر بيت امر بزيارة لعائلات الأسرى المضربين عن الطعام البلبول والقاضي وعائلة الشهيد لى موسى بمناسبة العيد.





الهدف الإستراتيجي

الرابع

دعم وتطوير قدرات المؤسسة لبلوغ أهدافها
بكفاءة وفاعلية

الهدف المرحلي الأول:

توفير بيئة داخلية داعمة تمكّن الكادر من تحقيق خطة العمل بكفاءة وفاعلية



النتيجة الأولى: تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية وتنفيذها بشكل منتظم:

واصلت الوحدة الإدارية والمالية في المؤسسة خلال العام العمل الدؤوب لتوفير بيئة عمل مناسبة وداعمة لطاقتهم العاملين لمساعدته في تنفيذ خطة عمل المؤسسة وإنجازها بكفاءة وفاعلية وذلك من خلال توفير كافة الاحتياجات الإدارية والمالية الخاصة بتنفيذ الأنشطة واحتياجات المكتب عامة وإدارة الموارد البشرية وغيرها من الأنشطة. وخلال العام، قامت الوحدة الإدارية بمتابعة كافة القضايا الإدارية والمالية الخاصة بالمؤسسة ومن ضمنها تنظيم الدوام ومتابعة المعاملات المالية وكذلك التوريدات الخاصة بالمؤسسة. الى جانب ذلك، عملت الوحدة المالية والإدارية على متابعة الحسابات المالية الخاصة بالمؤسسة والمتابعة مع البنوك حسب الحاجة. كما تابعت الوحدة المالية والإدارية شؤون الموظفين في المؤسسة وقامت بكل ما يلزم من اجل ضمان انسيابية العمل وتوفير أجواء مريحة وظروف عمل لائقة لكافة العاملين والعاملات.



النتيجة الثانية: تطوير قدرات الكادر

تعتمد الضمير على الكادر البشري في تنفيذ كافة أنشطتها، وعليه، تقوم الوحدة المالية والإدارية سنوياً بوضع خطة لتطوير احتياجات الكادر بناءً على نتائج المتابعة والتقييم. كما ان الوحدة المالية والإدارية تعمل وبالتنسيق مع الوحدات الأخرى في المؤسسة على انتداب أعضاء الطاقم للمشاركة في التدريبات التي تنفذها مؤسسات أخرى سواءً محلية او دولية، وتتقاطع مع عمل الضمير وتصب في صالح تطوير قدرات الطاقم. في هذا السياق، نسقت الوحدة وعلى مدار العام لمجموعة من التدريبات التي يمكن اجمالها فيما يلي:

- مشاركة اثنين من طاقم المؤسسة، وحدة الدراسات والتوثيق، في دورة تدريبية حول توثيق الانتهاكات وتوثيق الأسلحة المستخدمة من قبل الاحتلال في قمع المسيرات، نظمت في جامعة القدس-أبو ديس على مدار يومين.
- مشاركة اثنين من طاقم وحدة الدراسات والتوثيق مع مؤسسة Dignity الدانماركية في تدريب في كوبنهاجن حول رصد وتوثيق الأوضاع الصحية داخل السجون.
- مشاركة المساعدة القانونية في دورة للغة العبرية.

- مشاركة أحد افراد طاقم وحدة الضغط والمناصرة في تدريب حول تحقيقات محكمة الجنايات الدولية نظم من قبل مكتب المفاوضات.
- تدريب جماعي لطاقم العاملين في مجال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
- تدريب جماعي لطاقم العاملين في المؤسسة في مجال بناء وإدارة الحملات.
- تدريب طاقم العاملين على آليات برتوكول إسطنبول في توثيق التعذيب لمدة ثلاثة أيام من قبل خبراء دوليين ممن شاركوا في إعداد بروتوكول اسطنبول.
- المشاركة من قبل محاسب المؤسسة في تدريب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الإجراءات المالية المتبعة.
- المشاركة في تدريب حول حماية وأمن المعلومات مع مجلس منظمات حقوق الإنسان.
- المشاركة عبر ثلاثة موظفين في تدريب حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بهدف المناصرة في قضايا العنف الذي يمارسه المستوطنون، نظم من قبل مركز القدس للمساعدة القانونية.
- المشاركة في تدريب مع مكتب المفوض السامي حول رصد الانتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- المشاركة في تدريب مع مكتب المفوض السامي حول آليات الشكاوى الفردية للحجز التعسفي.
- المشاركة في تدريب مع مكتب المفوض السامي وهيئة شؤون الأسرى حول توثيق الانتهاكات وكتابة التقارير وتقديم الشكاوى إلى الهيئات الدولية.



الهدف المرحلي الثاني:

خلق استدامة للمؤسسة



النتيجة الأولى: تطوير شبكة علاقات المؤسسة محلياً وإقليمياً ودولياً

تعمل الضمير وبشكل متواصل على تعزيز شبكة علاقاتها المحلية والدولية بهدف زيادة الداعمين والمؤازرين لقضايا الاسرى ومناهضة انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. ولتحقيق ذلك، فإن المؤسسة تسعى لتفعيل دور الهيئة العامة والهيئة الإدارية وشبكة متطوعي/ ات المؤسسة من اجل المساهمة في فتح آفاق للعلاقات الجديدة وتحديد خارطة بالمصادر التي يمكن الاستفادة منها. ولهذه الغاية، تعمل المؤسسة على توفير المعلومات للجهات المشار اليها حول طبيعة العمل والاحتياجات ليتم حملها الى الجهات التي يمكن ان تكون عنواناً للتعاون مع الضمير مستقبلاً. كما تعمل المؤسسة ومن خلال الوحدة الإدارية والمالية على متابعة العلاقات مع الشركاء الحاليين وتوفير كافة المعلومات المطلوبة. وفي هذا السياق، عملت الوحدة المالية والإدارية على اصدار التقارير الادارية والمالية للمؤسسة، ومتابعة تزويدها للجهات الرسمية. الاعداد لمراجعة خطط عمل المؤسسة وبناء الخطط المستقبلية بمشاركة اعضاء مجلس الادارة والهيئة العامة، أسرى سابقين وزملاء من مؤسسات حقوقية معنية بقضايا الاسرى. طورت المؤسسة علاقاتها خلال العام مع جهات تمويلية جديدة منها من يدعم المؤسسة لأول مرة، وقامت بنقاش التهديدات التي تتعرض لها المؤسسات الفلسطينية على هذا الصعيد نتيجة للسياسات المختلفة لدى بعض المؤسسات الدولية كمؤسسات الأمم المتحدة، والملاحقة المباشرة من مؤسسات مرتبطة مع قوات الاحتلال والتي تؤثر على مواقف بعض الدول بخصوص دعم مشاريع حقوق الانسان في الأرض المحتلة، وسيتم العمل على وضع استراتيجية جماعية لمواجهة هذه التطورات من قبل مجلس منظمات حقوق الانسان الفلسطينية وشبكة المنظمات الأهلية وغيرها من الشبكات المحلية.



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان:

الضمير مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة غير ربحية تعنى بحقوق الإنسان، أسسها في مدينة القدس المحتلة مجموعة من النشطاء والمهتمين بحقوق الإنسان لدعم ونصرة الأسرى، ومناهضة التعذيب عن طريق المراقبة والمتابعة القانونية والحملات التضامنية. يحيط بالضمير عدد من الأنصار والمتطوعين الذين يطلق عليهم (الضماير)، وهم الأشخاص الذين يؤمنون بأهداف المؤسسة ويشاركون في نشاطاتها ويعملون على دعمها مادياً ومعنوياً. الضمير عضو في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مجلس منظمات حقوق الإنسان، الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب، الائتلاف من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات، الائتلاف الإقليمي لإلغاء عقوبة الإعدام، الائتلاف الدولي لمناهضة سياسة العزل، وغيرها من ائتلافات محلية وإقليمية ودولية. تؤمن مؤسسة الضمير بعالمية حقوق الإنسان التي تستند إلى أولوية احترام الكرامة والإنسانية وعدم تجزئتها استناداً إلى الأعراف والمواثيق المقررة دولياً. كما وتؤمن الضمير بأهمية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر، يسوده العدل والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في إطار حقه في تقرير المصير.

أهداف الضمير:

- أولاً: مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام.
- ثانياً: مناهضة الإعتقال التعسفي وضمان المحاكمة العادلة والنزيهة.
- ثالثاً: دعم وإسناد معتقلي الرأي والاهتمام بالمعتقلين والأسرى السياسيين ونصرتهم معنوياً وقانونياً وإعلامياً.
- رابعاً: المساهمة في سن قوانين فلسطينية تصون مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان تنفيذها.
- خامساً: المساهمة في الارتقاء بالوعي المجتمعي تجاه قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.
- سادساً: بناء الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني القائمة على التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير.
- سابعاً: حشد وتكريس التأييد والدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة .

برامج الضمير:

- أولاً برنامج الدعم القانوني: توفير الخدمة القانونية والحقوقية المجانية للأسرى والمعتقلين وعائلاتهم من خلال متابعة قضايا التعذيب والمحاکمات والزيارات الدورية والإرشاد الحقوقي القانوني.
- ثانياً برنامج الدراسات والتوثيق: توثيق كافة الإحصاءات والانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم، وإصدار التقارير والدراسات حول التعذيب أثناء الإعتقال وخلال فترة التحقيق، وظروف الإعتقال داخل مراكز التوقيف، والمعتقلات والسجون والانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين من قبل قوات مصلحة السجون الإسرائيلية ووحداتها الخاصة.
- ثالثاً برنامج الضغط والمناصرة: في إطار هذا البرنامج تقوم الضمير بأنشطة وحملات محلية وإقليمية ودولية تضامنية وضاغطة لمناهضة التعذيب والإعتقال التعسفي ونصرة الأسرى وحریتهم ومساندة إضرابهم عن الطعام.
- رابعاً برنامج التوعية والتدريب: تقوم الضمير بعقد لقاءات جماهيرية ونشاطات توعوية حول حقوق الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم، ومن خلال برنامج الضماير تنقل المؤسسة دور الشباب في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما وتعقد المؤسسة دورات متخصصة للمحامين المتدربين والعاملين في مجال الدفاع عن الأسرى والمعتقلين أمام المحاكم العسكرية التابعة لقوات الاحتلال.

للإتصال بنا:

هاتف: 00972-2970136 / 00972-2960446 / الفاكس: 00972-2960447
الموقع الإلكتروني: www.addameer.org البريد الإلكتروني: info@addameer.ps
العنوان البريدي: P. O. Box 17338 القدس

العنوان: الأرض الفلسطينية المحتلة، رام الله، الماصيون، شارع ادوارد سعيد، عمارة صابات، الطابق الأول.